وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سياسات التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص السياسات العامة و التنمية

إعداد الطالبة:

- رزقاني بدرة

إشراف الاستاذ:

د. ولد الصديق ميلود

السنة الجامعية:
2014-2013

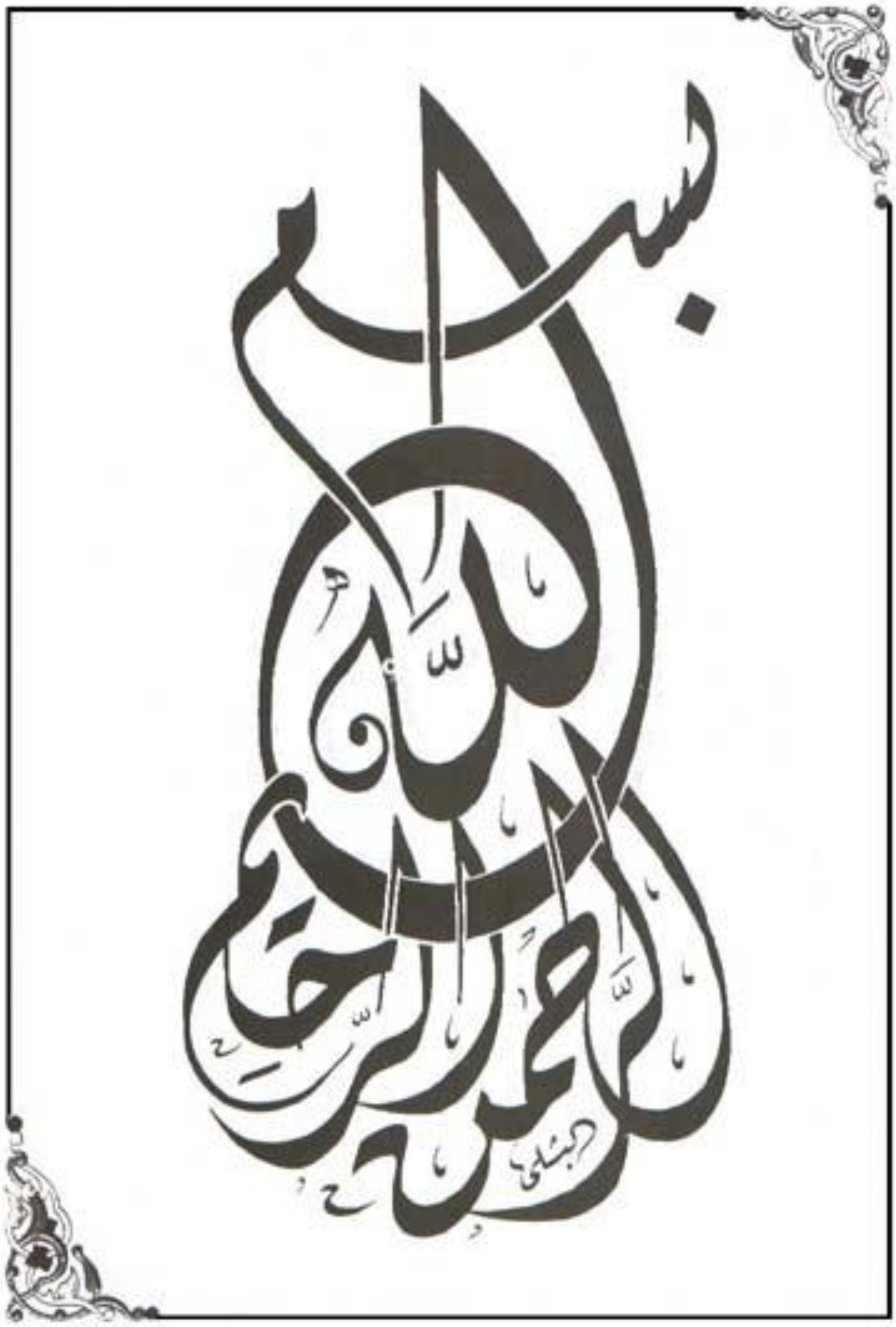
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"..... إن أريد إلا الإصلاح وما إستطعت و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب".

صدق الله العظيم

سورة هود الأية

88

إهداء

أهدي عصارة جهد أيام و أشهر متواصلة إلى منبع المحبة و الحنان إلى من شجعني على مواصلة الدرب و المشوار إلى من هما سبب وجودي في الحياة إلى أبي و لأمي العزيزين أدامهما الله لي.

إلى كل أفراد أسرتي، الإخوة و الأخوات تمنياتي لهم بالتوفيق و النجاح.

إلى الأستاذ المؤطر الدكتور ولد الصديق ميلود

و إلى كل من تجمعني بهم صلة الرحم و الصداقة و نأتي على ذكرهم إلى كل من ساندني و شجعني من قريب أومن بعيد.

كلمة شكر

الشكر و الحمد لله عزّوجلّ وحده الذي وهبنا الحياة و منحنا القدرة و الطاقة لإتمام هذا العمل المتواضع.

بعد إتمام هذا العمل الذي نود أن نكون قد وفقنا فيه لا يسعنا إلا أن نتقدم بخالص شكرنا و عظيم امتنانا إلى من تعجز الكلمات على أن تعبر و تصف عطاءه بل و قد تعجز كلمات الشكر أن تعطيه حقه أستاذنا الفاضل الدكتور "ولد الصديق ميلود" جزاه الله عنا كل الخير و متعه بوافر الصحة و الطاقة الذي تبنى عملنا المتواضع منذ بداية الطريق حيث كان لتوجيهاته و مساعداته عظيم الأثر في ظهور البحث بهذه الصورة.

كما لا أنسى شكر جميع الأساتذة الأفاضل لقسم العلوم السياسية و إلى كل من علمنا حرفا من الابتدائي إلى الجامعي.

كما نتقدم بالشكر و الاحترام إلى الأساتذة المناقشين.

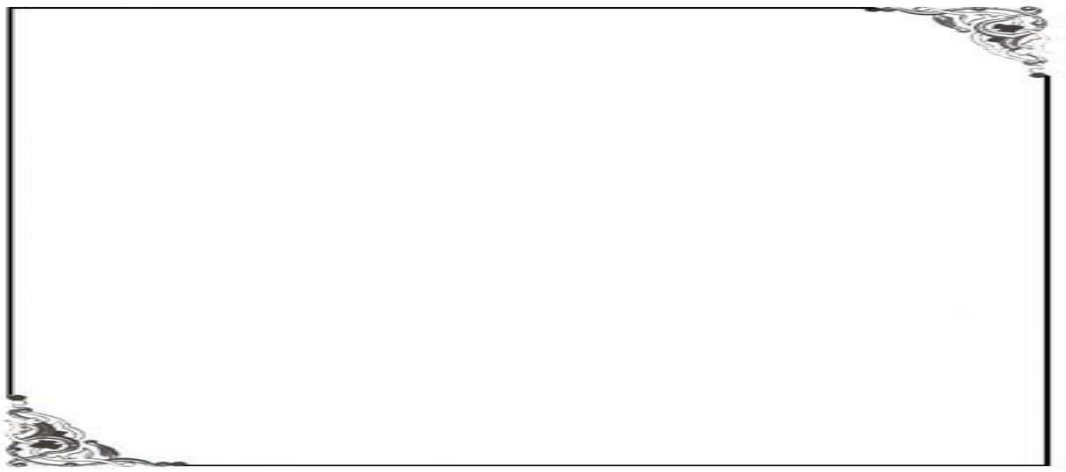

المقدمة

مقدمة:

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العلمية الثانية و بالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا، كوه أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول إلى تحقيقه.

ففي منتصف الثمانينات برز مفهوم التنمية الشاملة في جميع الجوانب و في فترة التسعينات ظهر مصطلح التنمية البشرية وصول إلى مصطلح التنمية المستدامة الذي تطور في الفكر التنموي حيث تأتي هذه الأخيرة تحوي جميع المواضيع المحددة التي يكثر حولها الجدل نظرا لتعدد جوانب هذا المفهوم و لمدى أهمية هذه المواضيع للخروج من الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الدول.

و جاء الاهتمام عالميا بهذا المفهوم الجديد من خلال الندوات و اللقاءات العالمية بدء من مؤتمر ستوكهولم حول التنمية البشرية 1972 مرورا بقمة الأرض في ريودي جانيرو حول البيئة و التنمية لسنة 1992 وصولا لقمة جوهانسبورغ لسنة 2002 إضافة إلى المؤتمرات المحلية و القارية.

و في الحقيقة فإن التنمية المستدامة بدأت بشكل خاص حول موضوع البيئة لكنه عرف تطور ملحوظ عبر آراء المفكرين ليصل في النهاية إلى دراسة و احتواء المعضلات الكبرى التي يطرحها العصر.

تعد التنمية المستدامة مفهوما حديثا، فقد ظهر نتيجة التطور الاقتصادي السريع و لمواجهة الأزمات البيئية و الاجتماعية و الاجتماعية و الاقتصادية التي ظهرت بصورة عالمية التي عجلت في تبني فكرة التنمية المستدامة.

يطمح العالم من خلال تبني نموذج التنمية المستدامة إلى إيجاد حلول مثلى لخلق فرص نحو التحول الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي الآمن من أجل تحسين مستويات المعيشة، و ذلك من خلال بعث مسارات أكثر واقعية لبناء مستقبل مستدام في ظل معاهدة عالمية تمكن كل البلدان من الانخراط في مشروع الاستدامة و ذلك باستحداث

الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية ضمن نموذج التنمية الذي تعتمده و بهذا أصبحت التنمية المستدامة فكرة عالمية تنشر في معظم دول العالم النامي و الصناعي و من بينها الجزائر لذلك سعت هذه الأخيرة إلى إدماج مفهوم التنمية المستدامة في مشاريعها التنموي من خلال المخططات التنموية الوطنية فإن تطبيق اية خطة تنموية شاملة يتطلب نظاما للحكم يتسم بالشفافية و الجدية و المشاركة يكون مؤمنا لحماية للحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية معتمدا في ذلك على إدارة تتسم بالكفاءة.

تتبع أهمية البحث من أهمية التنمية المستدامة كونها البيت المجرد دعوى لحماية البيئة، فالتنمية المستدامة تعني مفهوما جديدا للنمو الاقتصادية، مفهوما يوفر العدل الفرصة للجميع، فالهدف الجوهري الذي تسعى الدول الغربية إلى بلوغه و من بينها الجزائر، و هو توفير الاحتياجات السياسية للمجتمعات في إطار تحقيق تنمية شاملة تنعكس آثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية على الاستقرار و الرفاهية و الرقي.

و الجزائر كباقي دول العالم لم تكن بمنأى عن اللجوء إلى هذه الإصلاحات المتعددة الجوانب و الشاملة لكل القطاعات، إذ تعيش نظاما و نمطا حيث شهدت تطورات تضمنت اللجوء نحو تطبيق سياسات اقتصادية تحريرية باعتماد آليات السوق و التوجه نحو الدخول في آليات السوق، حيث أصبح ذلك أمرا حتميا لمسايرة التطورات العالمية في شتى الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وقد تجسد ذلك في التحولات التي عاشتها الجزائر من الاستقلال إلى الوقت الحاضر.

إن الوضعية الراهنة لدولة الجزائر تتميز بأزمة متعددة الجوانب حتمت عليها أن تندمج و تتأقلم مع التحولات التي تحدث سواء كانت محلية أو دولية حيث أن تبني استراتيجية تنموية تقدم على الاستفادة القصوى من الفرص التي يتيحها الاتجاه المتزايد نحو العولمة من أجل تحقيق تنمية شاملة و من أجل القيام بمجموعة الإجراءات التي تعتبر نمطا جيدا للنموذج التنموي الجزائري و من أجل تحقيق مطالب الديمقراطية و الشفافية و بالتالي تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لبحثنا كالتالي:

هل تمتلك الجزائر استراتيجيات تنموية؟ و إلى أي مدى لها القدرة الفعلية نحو تجسيدها واقعيا ؟

و لتسهيل و إبراز الإشكالية الرئيسية يمكن أن تتفرع الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ و ما هي أبرز المؤشرات التي تؤدي إلى تحقيقها؟
- فيما تتمثل المعوقات أو المتطلبات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة؟

ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر؟ و ما هي الآفاق تنتهجها مستقبلا؟فرضيات البحث:

الفرضيات المعتمدة:

إن وضع استراتيجية و رؤية مستقبلية للتنمية لمواجهة التحديات الحالية و المستقبلية يستدعي معرفة و فهم عميقين للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية، و التغيرات الناتجة عن تطور العملية التنموية المختلفة، و على هذا الأساس و سعيا إلى تحديد أدق لحدود بحثنا سنحاول تقديم الإطار العام له و بذلك من خلال الفرضيات التالية:

1. تتمثل كل الامكانات و المقومات التي تمكنها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2. استخدام سياسات وطنية رشيدة من شأنه تحقيق تنمية مستدامة.

أهمية الدراسة:

ازدادت أهمية التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة باعتبارها المعيار الجوهري في تقييم المجهودات الإنمائية حيث تكمن أهمية البحث في تحليل مفهوم التنمية أهمية البحث في تحليل مفهوم التنمية المستدامة و عرضه بصفة مبسطة إلى كونها ضرورية للدول النامية لتقليل الفجوة الاقتصادية و التقنية مع الدول المتقدمة.

تكمن أهمية الدراسة كذلك في التعرف على التنمية المستدامة و أبعادها و أهدافها و مجمل التحديات التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة و المشاريع التنموية التي تنصب في إطار التنمية المستدامة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من العوامل و الأسباب التي دفعتني إلى الاهتمام بهذا الموضوع منها ما يلي:

الأسباب الذاتية:

الرغبة الشخصية في التعرف على موضوع التنمية المستدامة لأنه يفرض نفسه في الوقت الراهن، بالإضافة إلى زيادة صداه الإعلامي في مختلف أنحاء العالم.

الأسباب الموضوعية:

تتبع مسير الجزائر في اعتماد التنمية المستدامة، و تقييم الجهود المبذولة حيال ذلك.

المنهج المعتمد في البحث:

استخدمت دراستي المنهج الوصفي، التحليلي حيث أنه من أنسب المناهج البحثية لتحقيق أهداف هذه الدراسة، و هو يعبر عن الظاهرة المراد دراستها و يصف الجوانب المختلفة لها من خلال توفير معلومات دقيقة و ضرورية لفهم الظاهرة و المنهج الوصفي لا يقف عند حدود وصف الظاهرة و إنما يمتد إلى تحليل الظاهرة و كشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها و الوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين الواقع و تطويره و المنهج التاريخي لمعرفة المحطات التاريخية التي ساهمت في ظهور الظاهرة محل البحث.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات تشجب البحث نظرا لأهمية مضامينه مما اضطرني في الاختصار مع المواضيع، مع المحاولة قدر الإمكان ربط المضامين ببعضها البعض مما يوجب بشمولية العنوان.

تداخل موضوع الدراسة مع المواضيع البيئية ذات الطابع البيولوجي العلمي.

الدراسات السابقة:

حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمامات كثيرة من المفكرين و الباحثين و هو متواصل إلى حد الآن، وذلك يعود إلى الأهمية البالغة التي يتصف بها هذا المضوع، و قد اضطلعت على عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع من بينها:

قاري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، ط 1، بيروت، مكتبة حسن العصرية، 2013.

نوزاد عبد الرحمن الهيني، التنمية المستدامة، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2009.

سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة تلمسان، 2012-2013.

أقسام البحث:

تحقيقا لأهداف البحث المرجوة، قسمت الدراسة إلى فصلية:

الفصل الأول: تطرقت فيه إلى الإطار النظري للتنمية المستدامة تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، كل مبحث يحتوي ثلاث مطالب حيث تطرقنا فيه إلى السياق التاريخي للتنمية المستدامة و كذلك تعاريف مختلفة لها، و كذلك أهداف و مبادئ و مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة.

أما الفصل الثاني: فتطرقنا فيه إلى واقع و آفاق تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حيث تطرقنا إلى تطور العملية التنموية في الجزائر منذ فترة الستينات، و في فترة الثمانينات لى غاية 2014، ضافة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي منذ سنة 2001-2014، كذلك التطرق إلى مشروع السياحة و الفلاحة و الطاقة المتجددة و الطاقة الشمسية كآفاق و بديل لتحقيق التنمية المستدامة و كذلك الإشارة إلى العقبات التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة مع الاقتراح بعض الحلول لها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي في التنمية المستدامة

مقدمة الفصل

ظلت التنمية المستدامة غامضة خلال عقد السبعينات و مقتصرة على الندوات العلمية و المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا و قبول لهذا المفهوم، و كان الجميع يتساءلون إن كان بالإمكان التخطيط لتنمية غير ضارة بالبيئة و لا تضع في نفس الوقت قيودا على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم و الرقي و النمو الاجتماعي و الاقتصادي، و كان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة بأن التنمية المستدامة ليست سوى إطار عام له استرشاد من أجل إيجاد توازن بين النشاط الاقتصادي و التنموي و النظام البيئي و الطبيعي، لكن من بداية الثمانينات أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك، حيث أخذ المفهوم معاني جديدة و أخذ يتأثر باهتمام علمي و أفكار متجددة و أصبح يشهد تطورا كبيرا على الصعيد العالمي، إذ انعقد الكثير من المؤتمرات و القمم العالمية التي عالجت قضايا البيئة و التنمية الاقتصادية، إضافة إلى أن التنمية المستدامة أصبحت مطلبا اساسيا لتحقيق العدالة و الانصاف في توزيع مكاسب التنمية و الثروات بين الأجيال.

و تطرقنا في هذا الفصل إلى السياق التاريخي للتنمية المستدامة و كذا تعاريف مختلفة و مبادئ و أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم، حيث عقدت القمم و المنتديات العالمية، و المؤتمرات و أصبحت بذلك التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة و الانصاف بين الأجيال المختلفة للشعوب المختلفة.

المطلب الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة

منذ بداية الستينات من القرن الماضي، تزايدت وتيرة الأصوات في العالم تحذر من خطورة تنامي اختلال التوازن بين الإنسان و الطبيعة، حيث صدرت عدة دراسات و كتب تحذر من خطورة هذا الاختلال و كل هذا بسبب نموذج التنمية الذي كان منبعا منذ ظهور الثورة الصناعية حيث كان الاقتصاد ينمو بسرعة بسبب الصناعة مما أدى إلى الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية، و أدى ذلك إلى الإضرار بالبيئة الأمر الذي دفع بالمفكرين الاقتصاديين على المستوى العالمي إلى إعادة صياغة الفكر الاقتصادي بنظرة تراعي فيها البيئة مما أدى إلى ظهور مصطلح التنمية المستدامة [1] و يعود تاريخ ظهور هذا المصطلح إلى.

لعل أول ظهور لفكرة الاهتمام بالبيئة و بالتالي التنمية المستدامة هو عندما أنشئ ما أطلق عليه تقرير حدود النمو (1972) حيث صدر هذا التقرير عن نادي روما و هو مؤسسة عالمية ذات مكانة مرموقة، تظم مجموعة من [2] مفكري و علماء العالم، حيث ارتكزت رسالة هذا التقرير على فكرة محدودة الموارد، و أنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك المالية فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، و أن استنزاف الموارد البيئية المتجددة و الموارد الغير متجددة يهدد المستقبل، كما أوضح التقرير دور السكان و استهلاك الموارد و التلوث البيئي و التكنولوجيا في التأثر على مستقبل الاقتصاد العالمي و البشرية.

خلال مؤتمر البيئة الإنسانية عام 1972 بإستكهولم الذي كان له الفضل في النظر في مسألة حماية أو المحافظة على الموارد الطبيعية فقد ناقش هذا المؤتمر القضايا البيئية و

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **التنمية المستدامة**، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2009، ص16.

[2] محمد عبد البديع، **اقتصاد حماية البيئة**، ط1، القاهرة، دار الأمين للنشر و التوزيع، 2000، ص294.

علاقتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم، و تم الإعلان على أن الفقر و غياب التنمية هما من أشد أعداء البيئة، و من ناجية أخرى انتقد مؤتمر استكهولم الدول و الحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، كما أشارت وثائق المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية فمن السياسات التنموية و إلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها و استمرارها للأجيال القادمة[1].

في سنة 1981 صدر تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة كان الهدف منه توجيه و تقويم أي نشاط بشري من شانه التأثير على الطبيعة و الذي توصل في النهاية إلى انه يجب الأخذ بعين الاعتبار النظامي البيئي عن وضع الخطط التنموية[2].

في سنة 1987 قدمت اللجنة العالمية للبيئة و التنمية تقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك" و كان يراسها رئيس وزراء النرويج "جروهيريمبروتندن لاند" و هكذا اكتسب اسم لجنة "بروتندلاند"، حيث تضمن هذا التقرير اقتراحات عملية لحل مشكلات البيئة و التنمية و ضمان استمرار التقدم الإنساني من خلال التنمية، و كانت رسالة هذا التقرير هي الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم، من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية الحاجات القادمة[3].

في عام 1990 أقر مؤتمر العمل الدولياعتماد فكرة التنمية المستدامة كأساس لكل أنشطة منظمة العمل الدولي مؤكدا على ضرورة أن تعرف الأهداف و الأنشطة البيئية في إطار الأهداف الإنمائية، وأن توضع سياسات التنمية بما يتناسب والاستخدام المنسق للموارد[4].

ثم رأت الأمم المتحدة أن يكون مؤتمر قمة الأرض عام 1992 بريودي جانيرو بالبرازيل فرصة للاتفاق بين دول العالم في حضور عدد كبير من رؤساء الدول على خطة مفصلة لتحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال في المستقبل القريب، و قد خصصت "قمة الأرض" بالكامل من أجل إيصال المفهوم إلى صانعي القرار السياسي في العالم و

---

[1] عبد الخالق عبد الله، **التنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و التنمية**، مجلة المستقبل العربي، 1993، ص94.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص18.

[3] علي عبد الرزاق حلبي، **علم الاجتماع و التنمية المستدامة و المقومات و المؤثرات**، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2013، ص16.

[4] ماهر أبو المعاطي علي، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة**، ط1، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص227.

لتعلن أن التنمية المستدامة هي قبل كل شيء دعوة إلى التفكير الجماعي في واقع الحياة و في مجمل النشاط الانتاجي و الاستهلاكي العالمي في الشمال و الجنوب، و عادت بعدها الوفود الحكومية و الأهلية إلى بلادها تحمل رسالة التنمية المستدامة، و ظلت الفكرة موضوع نظر و مجال دراسة في عقد التسعينات كله[1].

في سمة 1995 انعقد مؤتمر القمة العالي للتنمية الاقتصادية في الدنمارك بمدينة كوبنهاجن و قد ركزت على جوانب تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية من خلال تأكيدها على أهمية المعاملة المنصفة للأفراد و الجماعات، و في سنة 1996 انعقد اجتماع بيلاجو الذي انعقد بمدينة بيلاجو الإيطالية حيث يعتبر من أوائل المحاولات للنزول بمفهوم التنمية المستدامة إلى أرض الواقع، و قد أسفر على مبادئه العشر المذكورة فالمبدأ الأول يبدأ بتأسيس رؤية للتنمية المستدامة و أهداف واضحة قابلة للتنفيذ، أما المبادئ الثاني إلى الخامس فتؤكد الحاجة إلى دمج مكونات المنظومة الشاملة مع التركيز عمليا على القضايا ذات الأولوية، و المبادئ من السادس حتى العاشر تناولت تقييم القضايا الرئيسية و ضرورة ضمان الاستمرارية في قدرات التنفيذ[2].

و في سنة 2002 عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في "جوهنبرج" بجنوب إفريقيا و أقر ضرورة حماية البيئة المشتركة و القضاء على الفقر و تحسين قدرة الدول النامية على التصدي لتحديات العولمة و مجابهتها، إضافة إلى الإسراع في تنفيذ الأهداف و الأنشطة و ذلك بالعمل على كافة المستويات بوصفها أهداف أساسية مشتركة لتحقيق التنمية المستدامة[3].

---

[1] منى هرموش، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة باتنة، 2010/2009، ص42.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص19.

[3] ماهر أبو المعاطي علي، مرجع سابق، ص228.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

تعددت تعريفات التنمية المستدامة حسب الرؤى المختلفة للباحثين في مختلف الميادين، حيث اختلفت حوله الآراء و الاتجاهات و ذلك حسب اختلاف الانتماء الفكري.

تعريف التنمية المستدامة:

يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظين هما: التنمية و المستدامة.

- التعريف اللغوي و الاصطلاحي للتنمية:

- **التنمية لغة:** "التنمية في اللغة مصدر من الفعل "نمى"، يقال أنميت الشيء و نميته: جعلته ناميا"[1].
- **التعريف الاصطلاحي:** "تعرف التنمية بأنها التغير المقصود الموجه و المخطط باتجاه ضمان البقاء و تحقيق الاستمرارية و الرفاهية و النمو للمجتمع"[2].

و تعرف أيضا: "أن التنمية تعني الانتقال من حال إلى حال لرفع مستوى المجتمع، و هي تخلق التطور الشامل و المتكامل للمجتمع و ذلك لتحقيق الرفاهية و زيادة الكفاءة و فعالية الأداء"[3].

- **تعريف المستدامة:**

- التعريف اللغوي: "المستدامة مأخوذة من استدامة الشيء، دام، يدوم، استدامة، اي طلب دوامه"[4].
- التعريف الاصطلاحي: "و يعتقد بها الرفع بشيء معين لأن يستمر الاستمرار لمدة طويلة من الوقت"[5].

---

[1] ابن منظور، **لسان العرف**، ج15، (بيروت، دار صادر، 1990)، ص341.

[2] قيس مؤمن و آخرون، **التنمية الإدارية**، عمان، دار زهران، 1997، ص10.

[3] مهدي حسن زويلف و سليمان أحمد اللوزي، **التنمية الإدارية في الدولة النامية** ، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 1993، ص7.

[4] ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سبق ذكره، ص213.

[5] NaghElchamaa, Oxford, Oxford university press, new work, 2006, p781.

تعريف التمية المستدامة:

هي عملية التنمية التي تلبي أماني و حاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر، و تعرف بأنها تهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر و المستقبل و الحفاظ على البيئة و مبادئها و حفظ دعم نظام الحياة"[1].

التنمية المستدامة:

"هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون مساومة على قدرة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية القائمة على تشجيع أنماط استهلاكية ضمن حدود و إمكانيات البيئة بما يحقق التوازن بين الأهداف البيئية و الاقتصادية في العملية التنموية"[2].

التنمية المستدامة هي كذلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون ان تسمح باستشرافها أو تدميرها جزئيا أو كليا.

التنمية المستدامة: "أطلق عليها البعض التنمية المتواصلة و التنمية المستثمرة و جميعها يستند إلى مبدأ واحد و هو الاستغلال الأمثل للموارد و الثروات بطريقة لا تخل بمقدرات الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية"[3].

تعريف روبرت سولو: "التنمية المستدامة هي عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة و تركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي".

تعريف وليم رولكر هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية: "التنمية المستدامة هي تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة و ذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان و ليسا متناقضتان"[4].

تعريف البنك الدولي: "التنمية المستدامة أنها تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة و ذلك بضمان رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".

---

[1] عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي**، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، '2011، ص181.

[2] منى هرموش، مرجع سابق، ص37.

[3] حسن أحمد الشافعي، **التنمية المستدامة**، ط1، القاهرة، دار وفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2012، ص13.

[4] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص13، 14.

تعريف اللجنة العالمية للبيئة و التنمية: لجنة بروفتلاند "التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الانتقاص من قدرات الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"[1].

و يندرج تحت هذا التعريف الموجز عدد من القضايا المهمة هي:

1. أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة و لسنوات معدودات بل للبشرية جمعة و على امتداد المستقبل البعيد.
2. أن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.
3. أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تحدد اجتماعيا و ثقافيا، و من ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.[2]

تعريف المنظمة العالمية للزراعة (1989): "التنمية المستدامة هي إدارة و حماية قاعدة الموارد الطبيعية و توجيه التغيير التقني و المؤسسي بطريقة تضمن تحقيق و استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية و المستقبلية".

حيث يشير هذا التعريف على أن التنمية المستدامة في الزراعة و الغابات و المصادر السمكية تحمس الأرض و المياه و المصادر الوراثية النباتية و الحيوانية و لا تضر بالبيئة و تتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية و مناسبة من الناحية الاقتصادية و مقبولة من الناحية الاجتماعية[3].

تعريف الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية (1981): برز هذا الاهتمام بالمفهوم بتقديم تقرير بعنوان "الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" الذي عرف التنمية المستدامة على أنها:

---

[1] فاروق أحمد مصطفى، **التنمية المستدامة و السياحة**، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2014/2013، ص83.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص15.

[3] منى هرموش، مرجع سابق، ص36.

"السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات و امكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة"[1]

عرفها المجلس العالمي للبيئة و التنمية التابع للأمم المتحدة: "التنمية المستدامة هي كل الإجراءات و العمليات المتناسقة و المتجانسة اللازمة لتغيير استغلال الموارد، اتجاهات استثمارات، توجيه التنمية التكنولوجية و الثغرات المؤسسية بما يتضمن إشباع الحاجات و الأنشطة الإنسانية الحالية و المحتملة مستقبلا"[2]

يعرفها قاموس ويبستر: "إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا.

تعريف البرنامج البيئي للأمم المتحدة: "ينص على أن التنمية المستدامة هي تحسين نوعية الحياة و المعيشة في حدود قدرة تحمل النظام البيئي"[3].

من التعارف السابقة يمكن استخلاص تعريف عام و هو أن التنمية المستدامة "هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر مع مراعاة تلبية الاحتياجات القادمة في المستقبل".

من خلال هذا التعريف فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التنمية، حيث أن هذه الأخيرة تحترم الطبيعة و تحافظ على مواردها بشكل يضمن دوامها حتى تتمكن الأجيال القادمة من ممارسة حقها في التنمية دون أن يمنع ذلك استمرارية التنمية.

و تأسيسا على ما سبق نقول: "أن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار، و تمتلك عوامل الاستمرار و التواصل فهي تنمية تشمل كافة الأنماط[4].

المطلب الثالث: عناصر و خصائص التنمية المستدامة

من خلال التعارف السابقة يتضح بأن التنمية المستدامة تشمل كافة أنماط التنمية الاجتماعية الاقتصادية و الثقافية، حيث تنطوي الاستدامة على عناصر تختلف من

---

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، ط1، عمان، دار دجلة، 2008، ص51.

[2] أحمد أبو زيد، **التنمية المتواصلة الأبعاد و المنهج**، القاهرة، مكتبة بيتان المعرفة، 2007، ص87.

[3] رواء زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة و الأمن الاقتصادي**، ط1، عمان، دار زهران للنشر و التوزيع، 2013، ص15.

[4] سايح بوزيد، **حوار الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية**، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية) جامعة تلمسان، 2013/2012، ص50.

تعريف غلى آخر و السبب في ذلك هو تخصص من قام بتعريفها فالاقتصاديون يركزون على الأبعاد الاقتصادية أو على التنمية، بينما يهتم البيئيون بإبراز العناصر البيئية و يمكن إدراج عناصر التنمية المستدامة في النقاط التالية:

1. **العنصر الاقتصادي:**

يستند العنصر الاقتصادي إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، و الاستخدام الأمثل للموارد البشرية و بصورة كفؤة، بحيث ينبغي أن تعطي الأولوية في تلبية الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم.

2. **العنصر الاجتماعي:**

يشير العنصر الاجتماعي إلى العلاقة بين الطبيعة و البشر و إلى النهوض برفاهية الناس و تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية الأساسية، و الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن و احترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة و التنوع و التعددية، و المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار[1].

3. **العنصر البيئي:**

يتعلق العنصر البيئي بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية و البيولوجية و على النظم الايكولوجية و النهوض بها[2].

و قد اعتنقت العديد من الدول المتقدمة و النامية على السواء مفهوم التنمية المستدامة، و تطور تصور هذا المفهوم مع مرور الزمن، إذ أنه سابقا كان يركز على البعد البيئي و اصبح حاليا يركز على التنمية المستدامة بوصفها عملية تشمل أهداف اقتصادية و اجتماعية و بيئية، و قد ركزت التعاريف الحديثة بصورة أوضح على ثلاث ركائز للاستدامة اقتصادية، و بيئية و اجتماعية، و هذه الركائز تبرز الحاجة إلى أن تؤخذ بالحسبان من كافة النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك البيئية[3].

---

[1] محمد الصالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها**، القاهرة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004، ص93.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص19، 20.

[3] حبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص26.

الشكل رقم 01:

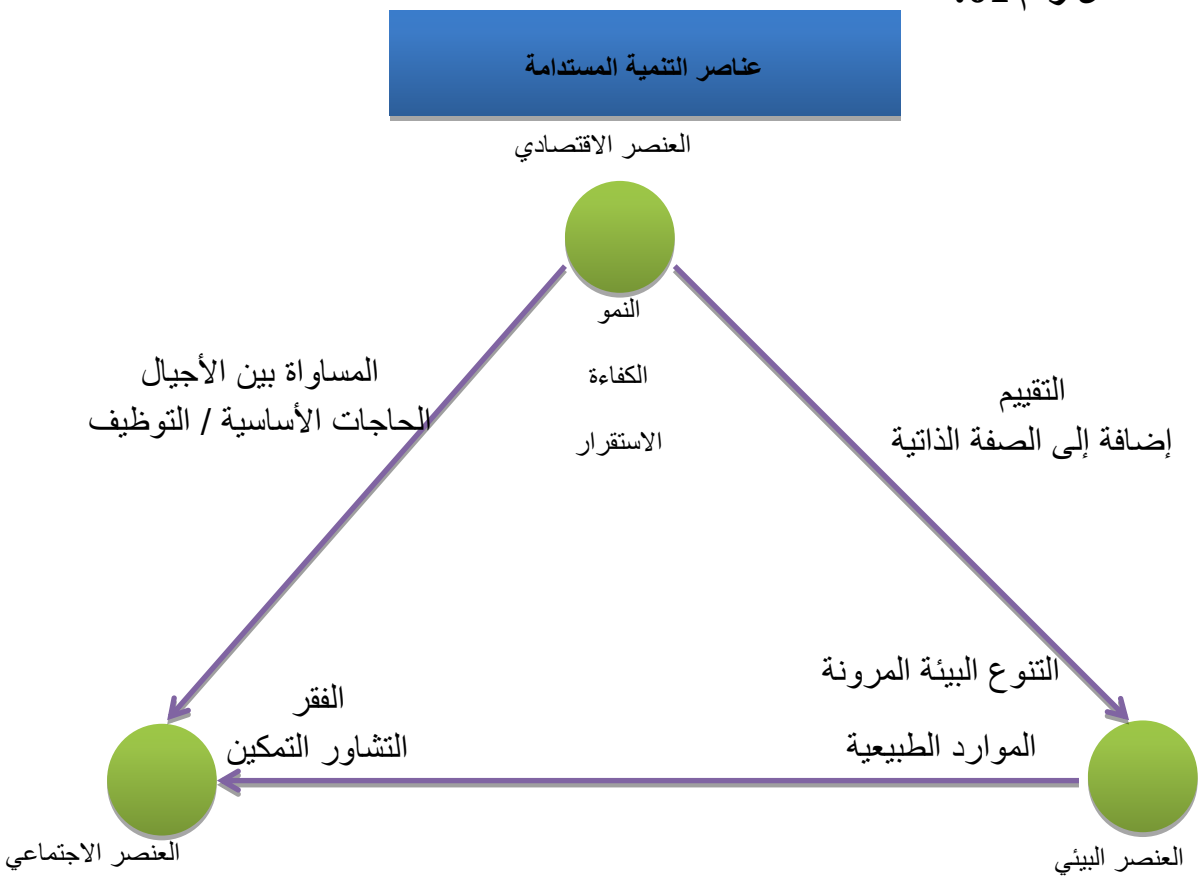

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة، ط 1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2009، ص20.

إن كل عنصر من عناصر التنمية المستدامة متعلق بمجال أو نظام و له قوته الراضعة المتميزة، فالنظام الاقتصادي يهدف إلى تحسين الرفاهية البشرية و لا سيما من خلال الزيادات في استهلاك السلع و الخدمات، و يركز المجالي البيئي على حماية كمال النظم

الايكولوجي و النظم الفرعية و مرونتها و يسعى النظام الاجتماعي إلى إثراء العلاقات الإنسانية و تحقيق طموحات الأفراد و المجتمعات.

خصائص التمية المستدامة:

1. هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها: فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، و يتم التخطيط لها لأول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
2. هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
3. هي تنمية تصنع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول: فأولويتها هي تلبية الحاجات الأساسية و الضرورية في الغذاء و الملبس و التعليم و الخدمات الصحية، و كل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية و الاجتماعية.
4. هي تنمية تراعيالحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى و الكبرى في المحيط الحيوي و التي يتم عن طريقها انتقال الموارد و العناصر و تقنيتها بما يضمن استمرار الحياة.
5. هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، و اتجاهات الاستثمارات و الاختيار التكنولوجي، و يجعلها تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها و يحقق التنمية المتواصلة المنشودة[1].

كما تبرز أيضا خصائص أخرى للتنمية المستدامة نذكر منها:

- أنها تنمية تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال والشعوب إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني و منظماته، وجميع فئات المجتمع فيما يتعلق في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة و المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة**، صنعاء، المكتب الجامعي الجديد، 2013، ص92.

- هي تنمية تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية [1]، و تعد جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية، حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قدرات الإنسان لذا فإن العمل على تمكين البشر و تعليمهم هو غايتها الأولى.
- لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها[2].

المبحث الثاني: أبعاد و أهداف التنمية المستدامة

[1] ماهر أبو المعاطي علي، مرجع سابق، ص23.

[2] عدلي علي أبو طاحون، **إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية**، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص150، 151.

من خلال ما تقدم من التعارف السابقة، تبين لنا أن هذا النموذج التنموي يتضمن أبعاد متعددة مختلفة متكاملة و متداخلة فيما بينها، و يمكن الإشارة إلى أربعة أبعاد حاسمة و متفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية و البشرية و البيئية و التكنولوجية.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

يمكن أن نوجز أبعادها فيما يلي:

1. **البعد الاقتصادي:**

هي إجراءات و سياسات و تدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان الهيكل الاقتصادي، حيث تهدف إلى زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل المؤسسة الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية من السكان.

و يستند هذا المبدأ إلى العنصر الذي يقفي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد، و القضاء على الفقر من خلال استغلال الأمثل للموارد الطبيعية[1].

و تشمل الأبعاد الاقتصادية الجوانب التالية:

- تحقيق الانصاف بين سكان العالم في استغلال الموارد ذلك أن الواقع من الموارد الطبيعية في البلدان تمثل اضعاف ما يتحصل عليه الفرد في البلدان النامية.
- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية من خلال التخفيض المستمر و التدريجي لمستويات الاستهلاك المبدد للطاقة و الموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة بالإضافة إلى العمل على إحداث تغيرات في أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي[2].
- تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية إن تقليل الدول المتقدمة من استهلاك الموارد الطبيعية سوف يحرم الدول النامية من أهم مصادر إيراداتها و هكذا ينبغي على هذه الأخيرة أن تتبنى نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات المحلية و تأمين الاكتفاء الذاتي، مما يسمح بالتوسيع في التعاون الإقليمي و التجارة البينية للدول.

2. **البعد الإنساني و الاجتماعي:**

---

[1] حسن أحمد الشافعي، مرجع سابق، ص17.

[2] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** القاهرة، الدار الجامعية، 2007، ص28، 29.

يشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية، و تحسين سبلها من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، ووضع الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة و يحيل هذا العنصر إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية و المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار.

حيث أن تحقيق الأبعاد البشرية أو الإنسانية للتنمية المستدامة يقوم بالأساس على فكرة تنمية البشر و ذلك من خلال الارتكاز على النقاط التالية:

- مشاركة الناس وهذا من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المستدامة عن طريق اشتراك الناس في تخطيط وضع القرارات من جهة ثم المساهمة في تنفيذها من جهة أخرى.
- ضمان الحاجات الأساسية من تعليم، رعاية صحية وفرص عمل ملائمة لكل فئات المجتمع.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي و المستقبلي من جهة أخرى[1].

3. البعد البيئي:

ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية و البيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم و ذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية[2].

إن تجسيد الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة يقتصر على الالتزام بتجسيد الأبعاد التالية التي تقود إلى:

- العمل على الحد من انجراف التربة و تدمير الغطاء النباتي يتبنى كافة الإجراءات التي تحد من استخدام المبيدات الحشرية، و من الضغوطات البشرية التي تضر بمختلف الأوساط الحيوية من غابات و مياه و هواء.

[1] عمارة نورة، **النمو السكاني و التنمية**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد البيئة)، جامعة عنابة، 2012، ص18.

[2] مريم مصطفى أحمد، إحسان حفصي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص189.

- حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الموارد الغذائية و الوقوف من خلال استغلال الأراضي الزراعية بالإضافة إلى استحداث و تبني تكنولوجيات زراعية محسسة تساعد على زيادة الغلة.
- حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري.
- معالجة التلوث حيث ينبغي على عاتق البلدان الصناعية بشكل أساسي مسؤولية الحد من ظاهرة التلوث البيئي[1].

4. الأبعاد التكنولوجية:

تتضمن الأبعاد التكنولوجية النقاط التالية:

- استعمال التكنولوجيا أنطق و أكفأ في المرافق الصناعية تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية الطبيعية.
- الاعتماد على التكنولوجيا المحسنة و ذلك بفرض النصوص القانونية.
- الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بدلا من المحروقات بغرض من ظاهرة انبعاث الغازات.
- تطوير تكنولوجيات تشغل للتخلص من المواد الكيميائية المهددة للبيئة [2]. و يعني هذا البعد تشجيع استخدام التكنولوجية النظيفة التي لها نفايات بسيطة أو التي ليست لها نفايات و استخدام تكنولوجيا صديقة البيئة أو الاهتمام باستخدام مصادر الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية و الرياح والغاز الطبيعي خاصة في الصناعة والمنازل كما يعين ذلك ضرورة فرض النصوص القانونية الخاصة بعقوبات لمستخدمي التكنولوجيا الملوثة حتى لا يكون هناك مزيد من التدهور في نوعية البيئة و يتم ذلك من خلال الاستثمار في التعليم و التنمية البشرية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، كما يتضمن ذلك ضرورة الاهتمام باستخدام المحروقات و طرح نفاياتها داخل البيئة بطريقة لا تضر البيئة، إلى جانب

[1] عمارة نورة، مرجع سابق، ص23.

[2] منى هرموش، مرجع سابق، ص48.

اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من انبعاث الغازات مثل ثاني أكسيد الكاربون و استحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر[1].

5. البعد السياسي:

في إطار التعريف السياسي للتنمية المستدامة يمكن القول أن هذا البعد يؤكد على أن يتعهد النظام السياسي في المجتمع تبني سياسات التنمية المستدامة و وضع استراتيجيات تحققيها و الالتزام بتنفيذ برامجها من خلال انجازات و إجراءات و تشريعات يتم الالتزام بها، كما يتضمن هذا البعد توسيع فرص الاختبار أمام سكان المجتمع لجعل التنمية أكثر ديموقراطية مع ترشيد المنظمات المجتمعية و الإدارة و زيادة القدرات الفعلية للتنسيق السياسي حتى يمكن أن تتحقق تنمية حقيقية في المجتمع .

إضافة غلى ذلك فإن هذا البعد يتضمن ضرورة قيام التنظيم السياسي بتعبئة سكان المجتمع بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة[2].

الشكل رقم 02: يوضح تداخل أبعاد التنمية المستدامة

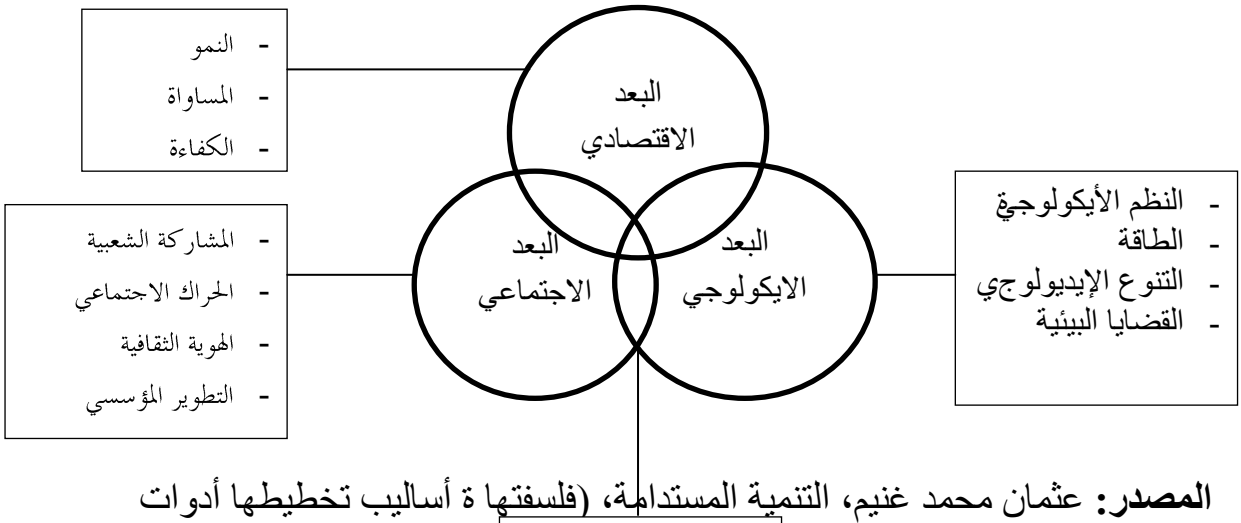

المصدر: عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة، (فلسفتها ة أساليب تخطيطها أدوات قياسها)، ط1، دار صفاء للنشر و ، 41.

يتضح لنا من خلال الشكل 02 بأن التنمية المستدامة لا تركز فقط على الجانب البيئي بل

[1] ماهر أبو المعاطي علي، مرجع سابق، ص226.

[2] نفس المرجع، ص235.

أيضا تشمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و يمكن وصف هذه الأبعاد بأنها مترابطة و المتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط و التقييم و الترشيد للموارد و يمكن التعامل مع هذه الأبعاد بأنها منظومات فرعية للتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ة محتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف:

1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على اساس حياة الإنسان و ذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة و الإصلاح و التهيئة و تفصل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل و انسجام.
2. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة: و ذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها و حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقديم برامج و مشاريع للتنمية المستدامة.
3. احترام البيئة الطبيعية: و ذلك من خلال التركيز على العلاقة من خلال نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الإنسان و بالتالي، فإن التنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المخلفة.
4. تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد: و هنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني.
5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع و ذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، و كيفية استخدام المناخ [1] و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهدافه المنشودة دون أن يؤدي ذلك غلى مخاطر و آثار بيئة سالبة أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.
6. إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع: و ذلك باتباع طريقة تلاءم امكانياته و تسمح بتحقيق التوازنالذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، و السيطرة على جميع المشكلات البيئية.

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص72.

7. تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئية و هذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات و بنى تحتية و إدارة ملائمة للمخاطر و التقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة و الجيل نفسه[1].

إضافة إلى ما تقدم من الأهداف السابقة تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق أهداف أخرى و هي:

- المحافظة بين التوازن بين الموارد المتاحة و الحاجات الأساسية للبشر جميعا على المدى البعيد، مع ترشيد استثمار كافة الموارد و وضع الأولويات للاستخدامات المختلفة لتلك الموارد.
- اكتشاف و تشجيع و تنمية القدرات البشرية في المجتمع بما يمكنها من أن تكون مبدعة و قادرة على استخدام التكنولوجيات المناسبة للواقع المجتمعي و التي تنظم و توجه استخدام الموارد المجتمعية بنا يسهم في وجود توازن بين ديناميكية بناء الموارد و الطبيعة في المجتمع و جهود المورد البشري.
- المساهمة في بناء القدرات المؤسسية في المجتمع بحيث تكون أكثر كفاءة و فاعلية في توجيه المورد البشري و تفعيل و مشاركته في استخدام الموارد المالية و المادية و التنظيمية، مع المساهمة في توفير قدرات إدارية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في صنع و تنفيذ و تقويم سياسات التنمية في المجتمع حاضر و مستقبل[2].

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص73.

[2] ماهر أبو المعاطي، مرجع سابق، ص230.

الشكل رقم 03:

أهداف التنمية المستدام

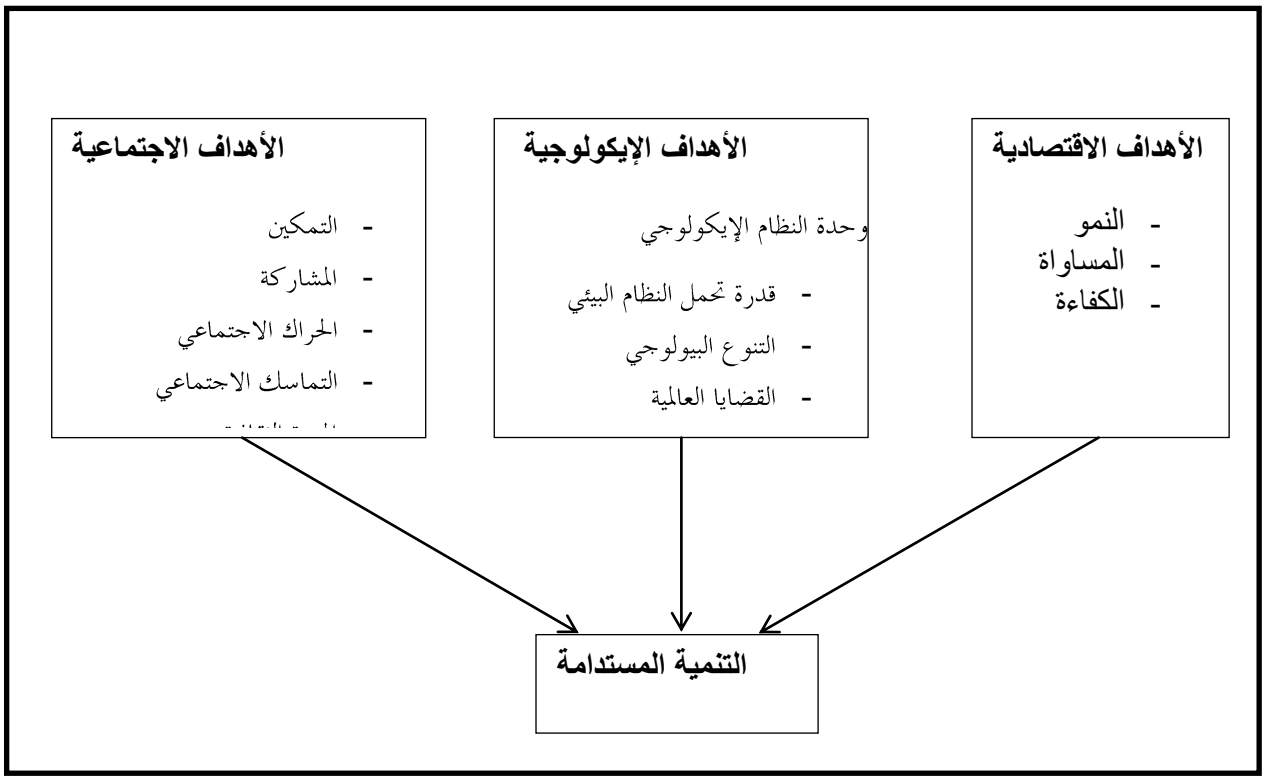

المصدر: دوجلاسموستيشت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط1، القاهرة، 2000، ص17.

الملاحظ من خلال التطرق لمفهوم التنمية المستدامة أنها تتضمن أبعاد متعددة و مختلفة تتداخل و تتفاعل فيما بينها و هي البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي و البيئي و هي أبعاد مترابطة و متكاملة فيما بينها، كما يمكننا القول أن كل هدف يتعامل مع تطور معين للمستدامة فالجانب الاقتصادي يهتم بالاستدامة الاقتصادية من ناحية النمو الحفاظ على رؤوس الأموال والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، و حماية التنوع البيولوجي بغية تحقيق الاستدامة البيئية، إضافة إلى الجانب الاجتماعي الذي يرتبط بالعدالة الاجتماعية و القدرة على تعبئة المجتمع بمعنى وجود عنصر المشاركة الشعبية و كذلك الثقافة و التنمية المؤسسية.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

أصدرت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 1996 كتابا بعنوان "مؤشرات التنمية المستدامة: الإطار العام و المنهجيات" يتضمن هذا الكتاب قائمة بحوالي 130 مؤشرا مصنفة إلى أربع فئات رئيسية اقتصادية و اجتماعية و بيئية و مؤسسية، و ينبغي أن تأخذ في الاعتبار المؤشرات المرتبطة بهذه الفئات الأربع كلعا للوصول إلى صورة أوسع و أشمل للتنمية المستدامة، و باعتبار أن هذه المؤشرات قائمة يمكن للدول أن تختار منها المؤشرات التي تتلاءم مع أولوياتها و مع القضايا الملحة التي تواجهها و الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

أولا: المؤشرات الاجتماعية:

1. العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية هي إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، حيث يعترف بقضية البشر و نوعية حياتهم بوصفها إحدى القضايا الرئيسية، و تشمل العدالة مدى الانصاف و الشمول الذين توزع بهم الموارد و تمنح الفرص و تتخذ القرارات، و هي تتضمن فرص متماثلة للعمالة و الخدمات الاجتماعية بما فيها خدمات التعليم و الصحة و القضاء.

و تتمثل المؤشرات الخاصة بقياس العدالة الاجتماعية طبقا لقائمة مؤشرات التنمية المستدامة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالآتي:

أ. النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر.

ب. معدل البطالة.

ج. معدل متوسط نسبة أجور الإناث إلى أجور الذكور[1].

2. الصحة:

يوجد ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة و الصحة، فالإمداد بكل من المياه المأمونة و الصرف الصحي، و التغذية السليمة و الغذاء السليم، و البيئة المعيشية الخالية من التلوث

[1] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، **التنمية البشرية و مقومات التنمية المستدامة في الوطن العربي**، المؤتمر العربي السادس لإدارة البيئة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص ص11-13.

و مكافحة الأمراض، و توفير الخدمات الصحية يسهم في كفالة الصحة للسكان، و لا يمكن للتنمية أن تتحقق أو أن تستدام عندما تكون نسبة كبيرة من السكان مصابة باعتلال الصحة و لا تتوافر لها مرافق الرعاية الصحية.

و تتمثل أهم المؤشرات الصحية المرتبطة بالتنمية المستدامة بالآتي:

أ. الحالة الغذائية للأطفال.

ب. معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.

ج. العمر المتوقع عند الولادة.

د. النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مرافق الرعاية الصحية.

ذ. التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية.

3. التعليم:

يعد التعليم بوصفه عملية مستمرة طيلة العمر، شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، كما يعتبر عنصرا حاسما بدرجة خاصة في مجال تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، و في تحقيق العدالة الاجتماعية و بناء القدرات و إتاحة الوصول إلى المعلومات و تعزيز العلوم، علاوة على أن التعليم يعد أداة من أدوات تحويل أنماط الاستهلاك و الإنتاج إلى مسار أكثر استدامة.

و تتمثل المؤشرات الخاصة بالمستوى التعليمي:

أ. الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي.

ب. مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية[1].

ت. معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة عند البالغين.

4. الإسكان:

يعد السكن اللائق أحد مكونات التنمية المستدامة، فتوافر السكن اللائق يسهم إسهاما كبيرا في جعل المستوطنات أكثر أمنا و عدالة و إنتاجية و صحة، و بهدف تقييم الأحوال الإسكانية و المعيشية، وضعت لجنة التنمية المستدامة مؤشر المساحة الأرضية للشخص الواحد، و هو مقياس رئيسي لتقييم التقدم المحرز فيما يرتبط بنوعية الإسكان، و يشكل

[1] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص18.

هذا المؤشر جزءا من برنامج مؤشرات الإسكان التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية و إطار التقييم القطري الموحد.

5. الأمن:

يشكل منع الجريمة و العدالة الجنائية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية و كل من المجتمع المدني و سلامة الحكم و الديمقراطية يعتمد على تعزيز العدالة بوصفها شرطا ضروريا للاستقرار الاجتماعي و الأمن و السلام و حقوق الإنسان و التنمية المستدامة طويلة الأجل حيث أن البيئة التي يسودها الاستقرار و الأمن ضرورية لدعم أهداف القضاء على الفقرو الاستثمار الاقتصادي و الإشراف البيئي[1].

6. السكان:

يمثل موضوع السكان مرجعا مهما بشان التنمية المستدامة بالنسبة لصناع القرار عند نظرهم إلى علاقات الترابط بين البشر و الموارد البيئية و التنمية و يمثل التغير السكاني إشارة مهمة في سياق سعي الدول للحد من الفقر، و تحقيق التقدم الاقتصادي، و تحسين حماية البيئة و التحول إلى الأنماط الأكثر استدامة للاستهلاك و الإنتاج، و عندما تكون مستويات الخصوبة أكثر استقرار يمكن أن تؤثر تأثيرا إيجابيا ملموسا على نوعية الحياة، و يمكن أن ينتج على النمو السكاني السريع و نزوح السكان أحوال معيشية غير قابلة للاستدامة أو ضغط زائد على البيئة، و خصوصا في المناطق الحساسة إيكولوجيا[2].

و تتمثل المؤشرات الخاصة بالتغير السكاني و المرتبطة بالتنمية المستدامة بالآتي:

أ. مؤشر النمو السكاني.

ب. مؤشر سكان المستوطنات النظامية و غير النظامية.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية:

يشكل كل من التجارة و الاستثمار عنصرين أساسيين في تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة و من المسائل الضرورية لمساعدة الدول النامية على بلوغ أهداف التنمية المستدامة، و تحسين إمكانيات الصول إلى الأسواق و تحويل الموارد المالية، و

[1] قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق**، ط1، بيروت، مكتبة حسن العصرية، 2013، ص193.

[2] قادري محمد الطاهر، نفس المرجع، ص193.

نقل التكنولوجيا و تخفيف عبئ المديونية الخارجية و القضاء على الفقر و استغلال الموارد الطبيعية و الانتاج و الاستهلاك، و ترتبط كافة هذه المسائل ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي أو الفدامة.

و ترتبط المؤشرات الخاصة بموضوع الهيكل الاقتصادي و المرتبط بالتنمية المستدامة بالمؤشرات التالية:

أ. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ب. نصيب الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.

ت. الميزان التجاري للسلع و الخدمات.

ث. نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: المؤشرات البيئية

1. الغلاف الجوي:

تشمل المسائل الجوية ذات العلاقة كلا من التغيير المناخي و استنفاذ الأوزون، و نوعية الهواء في المناطق الحضرية، و مستويات الأوزون، و ترتبط الآثار المترتبة على هذه المسائل بكل من صحة الإنسان، و التنوع الأحيائي و صحة النظم البيئية و الـأضرار الاقتصادية و كثير من هذه الآثار بعيد الأجل و ذو سمة عالمية و غير قابلة للإزالة و تؤثر عواقبه على الأجيال القادمة[1].

و تشمل المؤشرات التي ترتبط بالغلاف الجوي و التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة:

أ. انبعاث غازات الأمنية.

ب. استهلاك المواد المستنفذة للأوزون.

ج. درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.

2. الأراضي:

لا تتكون الأراضي من الحيز المادي و التضاريس السطحية فقط، و إنما تشمل ايضا ما يرتبط بذلك من الموارد الطبيعية المتمثلة بالتربة و الرواسب المعدنية و المياه و

[1] المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة للتجارة الدولية و اثرها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس لإدارة البيئة، 2007، ص27

المجموعات النباتية والحيوانية، و تركز المؤشرات المشمولة في موضوع الأراضي على كل من الزراعة والغابات و التصحر والانتشار الحضاري.

و تتمثل المؤشرات المشمولة في موضوع الأراضي في الإطار الذي وضعته لجنة التنمية المستدامة بالآتي[1]:

أ. مساحة الأراضي القابلة للزراعة و المخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة.

ب. استعمال الأسمدة.

ج. استعمال مبيدات الآفات الحشرية.

د. مساهمة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي.

ه. كثافة حصد الأخشاب.

و. الأراضي المؤثرة بالتصحر.

3. المحيطات و البحار و السواحل:

تشكل المحيطات و البحار التي تمثل 70% من سطح الكرة الأرضية نظما ايكولوجية مرتفعة الانتاجية تعيد بشكل مستمر تدوير المواد الكيمياوية و المغذيات و المياه، حيث تتمثل المؤشرات الخاصة بالمحيطات و البحار و السواحل المرتبطة بالتنمية المستدامة[2].

أ. درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية.

ب. النسبة المئوية لمجموع السكان المقيمين في المناطق الساحلية.

ج. الحصيلة السنوية للعيد بحسب الأنواع الرئيسية.

رابعا: المؤشرات المؤسسية:

1. الإطار المؤسسي:

من الأمور اللازمة توافر الصكوك الملائمة على صعيدي القانون و السياسات بوصفها إطار مؤسسيا لتشجيع التنمية المستدامة وتنفيذها ومن السمات الخاصة لهذه الصكوك

---

[1] هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية و التنمية المستدامة، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد 9، ديسمبر 2014.

للمزيد ينظر في: www.univ.eloud.dz/rers/pdf

[2] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص208.

اشتمالها على تكامل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إن تنفيذ الدول استراتيجيات سلسة ومعاهدات دولية للتنمية المستدامة يسمع في تحسين الفروق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتشير المؤشرات الأساسية المشمولة في موضوع الإطار المؤسسي إلى مدى استعداد الدولة و التزامها بالتحول عن اتباع نهج قطاعي مجزأ إلى عملية متكاملة للتنمية المستدامة و المؤشرات المختاران هما:

أ. الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

ب. تنفيذ الاتفاقيات العالمية المصدق عليها.

2. القدرة المؤسسية:

إن قدرة الدولة على التقدم نحو التنمية المستدامة تحددها إلى حد كبير قدرة شعب هذه الدولة و قدرة مؤسستها و يمكن أن تقاس قدرة الدولة بإمكاناتها البشرية و العلمية و التكنولوجية و التنظيمية و المؤسسية من حيث الموارد، و تعزز القدرة المؤسسية أنشطة التخطيط و التنفيذ و الرصد التشاركية المرتبطة بالتنمية المستدامة[1].

و تتمثل المؤشرات الخاصة بالقدرة المؤسسية و التي تقيس إمكانية الوصول إلى المعلومات و البنية الأساسية للاتصالات و العلم و التكنولوجيا و التأهب للكوارث الطبيعية فيما يأتي:

أ. عدد أجهزة الرادار أو حسابات الأنترنت لكل 1000 فرد.

ب. عدد الهاتف الثابت و أجهزة الهاتف المتحرك لكل 1000 فرد.

ج. الانفاق على البحث و التطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

د. الخسائر البشرية و الاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية.

و خلاصة القول أن وضع برنامج وطني بشأن مؤشرات التنمية المستدامة أصبح يشكل ضرورة فرضها التزام الدول بمقررات و توصيات القمم العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة و التي كان آخرها قمة جوهانسبرغ التي انعقدت في عام 2002، و كذلك

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص36.

توصيات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، و أجندة القرن الحادي و العشرين، و بيان الأهداف الانمائية للألفية الذي أقره زعماء العالم عام 2000[1].

المبحث الثالث: مبادئ و مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة

لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع و شامل للمفاهيم السابقة للتنمية، حيث أن الملاحظ من خلال التطرق لمفهوم التنمية المستدامة أنها تتضمن مبادئ مختلفة إضافة إلى أن تحقيق عملية التنمية المستدامة يتطلب مجموعة من الإجراءات و الشروط.

المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ يمكن أن نذكرها فيما يلي:

1. تحديد الأولويات بعناية اقتضت خطورة المشكلات البيئية و ندرة الموارد المالية إلى التشديد في وضع الأولويات و تنفيذ إجراءات العلاج على مراحل للمشكلات التي يجب التصدي لها[2].
2. الاستخدام الرشيد للموارد البيئية النامية و التوقف عند هدرها في إسراف مبرر له و الاستثمار في تأمين موارد بديلة.
3. الاستفادة من كل دولار كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر و لا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكلفة التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية[3].
4. اغتنام فرص تحقيق الربح لطل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة و الحد من الفقر.
5. الالتزام في استهلاك الموارد المتحددة (نباتا و حيوانا) بقدرة هذه الموارد على تجديد نفسها حتى لا تفنى مع مرور الزمن.

---

[1] نفس المرجع، ص38.

[2] اسماعيل سراج الدين، **حتى تصبح التنمية المستدامة، مجلة التمويل و التنمية** ديسمبر، 1993، المجلد20، العدد، 04، ص6.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002**، ص42.

6. استخدام أدوات السوق حيثما يكون ذلك ممكنا، إن الحوافز القائمة على السوق و الرامية إل خفض الأضرار البيئية هي الأفضل من حيث المبدأ و الب من حيث التطبيق.
7. الإشراك الكامل للمواطنين على التعدي للمشكلات البيئية و بالتالي تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة.
8. الالتزام بقدرة البيئة على اتعامل المأمون مع ما بلغته فيها من نفايات و ملوثات.
9. إدماج البيئة من البداية عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا و أكثر فعالية من العلاج و تسعى معظم البلدان إلى تقييم و تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية الأساسية[1].

و يمكن أن نلخص بعض المبادئ الأخرى التي تقوم عليها عملية التنمية المستدامة فيما يلي:

1. استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة:

يعد أسلوب النظم شرطا أساسيا لإعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة و ذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرع من النظام الكلي و لهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة، و هذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية البيئية و الاجتماعية.

2. المشاركة الشعبية:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية و الأهلية و السكان بشكل عام من المشاركة في إعداد و تنفيذ و متابعة خططها.

1 -مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية.

2 -مبدأ التخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد الاقتصادية.

3 -مبدأ التوازن البيئي و التنوع البيولوجي.

4 -مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية و المستقبلية.

[1] اسماعيل سراج الدين، مرجع سابق، ص43.

5 -مبدأ القدرة على البقاء و التنافسية.

6 -مبدأ الحفاظ على سمات و خصائص الطبيعة، و كذلك تحديد و تطوير الإنتاج و الاستثمار و الاستهلاك[1].

المطلب الثاني: الإجراءات و السياسات التي تحقق التنمية المستدامة

1. الاستخدام الرشيد للموارد الحالية و المحافظة عليها.
2. حماية البيئة و المحافظة عليها و على مواردها من أخطار التلوث.
3. تنمية قاعدة الموارد الحالية حتى تتحقق التنمية المستدامة.
4. الربط بين خطط التنمية و التعرف على أفضل سبل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
5. مراعاة الحفا على البيئة و معالجة الانبعاثات الملوثة للبيئة الناتجة عن بعض المشروعات الصناعية.
6. قيام الشركات و أجهزة الخدمات بإعداد نظام بيئي متكامل بالوصفات القياسية لتحقيق التنمية المتكاملة التي تحافظ على البيئة و تنميتها.
7. معالجة المخلفات و إعادة استخدامها مع تطبيق القوانين و المعايير البيئية[2].

و لتحقيق التنمية المستدامة يجب توفر شروط أخرى:

- يجب تلبية حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية للمحيط الحيوي.
- يجب أن تكون لدى الجيل الحالي الرؤية لأخذ حاجات الأجيال القادمة و أن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة، وأن لا يلوث نظمها التي تدعم الحياة فلا يهدد بذلك رفاهية الإنسان في المستقبل.
- تحقيق التقدم و ذلك من خلال العمل على تحسين مستويات المعيشة ونوعية الحياة للفرد بالمجتمع.
- تحقيق العدالة من خلال ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان للأجيال الحالية والتالية على السواء.

[1] عبد الفتاح ناجي، رجع سابق، ص90، 91.

[2] حسن أحمد الشافعي، مرجع سابق، ص21.

- تحقيق الاستقرار بمعنى التكيف وتجنب التقلبات الحادة في الأنساق الموجودة، مع المقدرة على إصلاح أي جوانب قصور تغزيها مستقبلا.

و عليه فإن التنمية المستدامة تهدف إلى إيجاد التوازن بين مختلف الاحتياجات، فهي تنمية تقو و تعتمد على المنهج الشامل وطويل المدى في تطوير وتحقيق مجتمعات سليمة تتعامل مع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون استنزاف الموارد الطبيعية الأساسية فالتنمية المستدامة تشجع على حماية و تعزيز ما نمتلكه من مصادر عبر التغير المنظم لآليات تطويرنا و استخدامنا للتكنولوجيا[1].

و هناك أيضا مجموعة من الإجراءات التي تحقق عملية التنمية المستدامة هي:

- تنمية الموارد البشرية من خلال تحسين التعليم و الخدمات الصحية.
- إن التنمية المستدامة تتطلب الحد من التفاوت المتنامي في الدخل و في فرض الحصول على الرعاية الصحية.
- المحافظة على سلامة العمليات البيئية الأساسية التي يعتمد عليها الإنسان في عملية التنمية مثل الأرض، الزراعة[2].

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص70.

[2] حسن أحمد الشافعي، مرجع سابق، ص18

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق يتضح لنا بأن التنمية المستدامة جاءت لتعبر على مفهوم موسع للتنمية التي اقتصرت في بدايتها على الشق الاقتصادي، فالتنمية المستدامة حسب هذا المنظور الجديد هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات في الهياكل الاجتماعية و السلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، فهي تعني النهوض الشامل للمجتمع باسره بما في ذلك قدرات الإنسان العقلية و المادية، و فتح أكبر عدد ممكن من الخيارات أمامه بما يسمح بتحقيق طموحاته في شتى المجالات، وذلك مع التركيز على عنصر الاستمرارية التي تراعي حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من نتائج هذه العملية التنموية المستمرة حيث تتبع أهمية البحث من أهمية التنمية المستدامة كونها ليست مجرد دعوة لحماية البيئة، فلتنمية المستدامة تعني مفهوما جديدا للنمو مفهومها يوفر العدل و الفرصة للجميع و ليس فقط للقلة المحظوظة.

الفصل الثاني

واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر

مقدمة الفصل

بعد الاستقلال ورثت الجزائر اقتصاد مفكك، مشوه، وغر متوازن حيث وجدت نفسها أمام تحديات كبيرة بفعل الارث الاستعماري الثقيل والمتمثل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري، أما هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة هذا الواقع فباشرت جملة من الإصلاحات الهدف منها دفع عجلة التنمية إلى الأمام وفي أسرع وقت ممكن لتلبية المتطلبات اليومية للشعب الجزائري، حيث قامت السلطات باتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير تمثلت في إصدار قوانين ومراسيم تحاول تنظيم النشاطات الاقتصادية وقطاعاته وقد كان ذلك من خلال البرامج والمواثيق حيث سطرت الخطوط العريضة للتنمية من أجل بناء اقتصاد وطني قوي معتمدين آنذاك على النظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي قصد تحقيق أهداف التنمية المرغوبة وعليه و ارتئينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

سنتطرق في المبحث الأول إلى تطور العملية التنموية في الجزائر بعد الاستقلال التي نجدها انعكاسيا في مختلف المواثيق و المخططات التنموية و كذلك السياسة التنموية خلال فترة الثمانينات.

وفي المبحث الثاني سنقوم بعرض الإنجازات الكبرى من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 و برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

وفي المبحث الثالث تم التعرض إلى دور السياحة والفلاحة في الجزائر باعتبارهما قطاعين مهمين يساهمان في عملية التنمية وكذلك مشروع الطاقة المتجددة والطاقة الشمسية كآفاق لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: تطور السياسة التنموية في الجزائر

باعتبار أن الجزائر كانت دولة حديثة العهد بالاستقلال، ورثت مشاعل اقتصادية و اجتماعية عويصة، إضافة إلى اقتصاد مشوه، فقد اختارت الجزائر على المستوى السياسي نظاما جمهوريا المبني رسميا على التداول السلمي و الديمقراطي على السلطة عن طريق الاقتراع العام و المباشر.

أما الايديولوجية السياسية التي تم تبنيها بشكل رسمي و معلن، فكانت الاشتراكية كمرجعية سياسية و ايديولوجية و قد عبرت عن خيارها من خلال المواثيق الوطنية و مرافقها سواء منها الرسمية أو غير المعلنة.

المطلب الأول: استراتيجية التنمية بعد الاستقلال.

لقد أعطت الجزائر المجال التنموي الاهتمام الأكبر، و ذلك نظرا لما تمثله التنمية من غاية عظمى تسعى البلاد إلى تحقيقها للخروج من دائرة التخلف التي خلفها الاستعمار.

استراتيجية التنمية من خلال برنامج طرابلس 1962:

بعد المفاوضات الشاقة التي خاضها الوفد الجزائري المفوض من قبل الحكومة المؤقتة، تم التوصل إلى وقف إطلاق النار بين الجزائر و فرنسا بتاريخ 1962/03/15، و على إثر ذلك عقد القادة الجزائريون مؤتمر بمدينة طرابلس بليبيا خلال الفترة الممتدة من 27 ماي إلى 06 جوا 1962 سمي بمؤتمر طرابلس و توج بإعلان طرابلس[1].

قام بإعداد جبهة التحرير الوطني و تبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962 و ينص هذا المشروع على أن:

التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، و لهذا الغرض توفر الجزائر امكانيات ضخمة للصناعات البترولية و صناعة الحديد و الصلب، و في هذا المجال يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة تقليدية و يجب ألا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة

[1] محمد عبد الفتاح سماح، **التنظيم القانوني لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم القانوني و الإدارية، جامعة سعيدة، 2006، ص148.

صناعية لصالح البرجوازية المحلية على غرار ما حدث في عدة بلدان لا سيما عندما تستطيع أن تضح حد لتنميتها باتخاذ إجراءات ملائمة.

و من هذا البرنامج يمكن أن نستخلص ما يلي:

- إن التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية و هذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد.
- ضرورة ربط القطاع الزراعي بمعنى منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي[1].
- ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة راس المال الخاص على القيام بهذه المؤسسات، ضمن هذا فإن البرنامج وضع الأهداف الطموحة على المدى البعيد و أكد على ضرورة قيام صناعة ثقيلة إلا أنه يبقى متحفظا بأعلى درجة في صياغة السياسة التصنيعية حيث ينص في هذا المضمار يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها في اتجاه اتقان الصناعة الحرفية و إقامة الصناعة الصغيرة محلية كانت أو جوهرية و هذا لاستغلال المواد الأولية ذات الصفة الزراعية، عموما إن برنامج طرابلس يعطي الصناعات القاعدية الأولية و يقترح إقامة صناعة الحديد و الصلب نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها[2].

المطب الثاني: استراتيجية التنمية من خلال المواثيق و المخططات التنموية

سنتطرق في هذا المطلب إلى الجهود المكرسة للتنمية التي نجد انعكاسا لها في مختلف النصوص و المواثيق، و مجمل خطط التنمية التي ترسم الخطط العريضة للتنمية.

1. ميثاق الجزائر 1964:

قامت بإعداد جبهة التحرير الوطني و تبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 و قد نص هذا الميثاق على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية:

---

[1] زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر** ، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، 2006، ص150.

[2] نفس المرجع، ص151.

- خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.
- توفير مواد الاستهلاك المحلي الأمر الذي يعني تخفيض استيراد مواد الاستهلاك المحلي الأمر الذي يعني تخفيض استيراد مواد الاستهلاك و رفع الصادرات بالنسبة إلى هذه المواد[1].
- فتح مجالات جديدة أمام المنتجات الزراعية و بناء قاعدة لتطويرها.
- إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية الموجودة.

و كان كل من برنامج طرابلس و ميثاق الجزائر اختبار الدخول في الصناعة الثقيلة كطريقة للتنمية الاقتصادية.

2. ميثاق الثورة الزراعية:

تم الإعلان عنه في 1971/11/08 يهدف إلى زيادة مناصب العمل و رفع نسبة نمو الإنتاج الزراعي و يجب توسيع السوق لاستقبال هذه المنتجات عي طريق رفع القدرة الشرائية لدى أغلبية المواطنين لا سيما سكان الريف و تعتمد هذه الزيادة على رفع نسبة التشغيل و انتاجية العمل، و ينبغي أن تؤدي التنمية الزراعية إلى خلق سوق للمنتجات الصناعية و رفع دخل الريف و زيادة عدد مناصب العمل في القطاع الصناعي و التوصل بالتالي إلى الاكتفاء الذاتي[2].

3. الميثاق الوطني 1976:

كان الميثاق الوطني قد نوقش و صودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 26 جوان 1976، ويبدو أن النموذج الجزائري للتنمية قد نجم عن نظرية الصناعات المصنعة، و قد تم وصف الاستراتيجية الجزائرية للتنمية في الميثاق الوطني كمجهود لربط الصلات بين مختلف فروع الإنتاج قصد تعزيز المبادلات الصناعية، ينبغي أن تقوم الثورة الصناعية بإرساء القواعد لصناعة أساسية تستطيع أن تخلق صناعات جديدة

[1] جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب 1968–1978**، ديوان المطبوعات الجزائري، الجزائر، 1986، ص19

[2] جمال الدين لعويسات، نفس المرجع، ص21.

يسمح توسعها بإنشاء ديناميكية تنموية في الاقتصاد بصفة عامة و في الصناعة بصفة خاصة.

4. الميثاق الوطني 1986:

قامت بإعداد جبهة التحرير الوطني و نوقش و صودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 16 جانفي 1986 كانت تهدف التنمية الصناعية من خلال هذا الميثاق إل:

أ. تزويد البلاد بصناعة شاملة و متوازنة بمعنى هيكلة النسيج الصناعي و تكثيفه أي جعل العلاقات القائمة بين مختلف فروع الإنتاج و الخدمات أكثر انتظاما حتى تتعزز المبادلات بين الصناعات كما تعتبر عملية التصنيع أداة فعالة في بناء اقتصاد حديث و تحسين الإنتاج و إقامة صناعة مصنعة و تدعيم الصناعة الثقيلة.

ب. مواصلة تنمية الصناعات الأساسية: إن الصناعات القاعدية لصناعة الحديد و الصلب باعتبارها الأساس الذي يعتمد عليه تصنيع البلاد و لهذا فالطاقة الإنتاجية المتوفرة في هذه الصناعات لابد من تطويرها و تحسين مستوى استخدامها.

ت. تمكين صناعة وسائل التجهيز من تأدية دور أساسي: و يتم ذلك عن طريق تطوير صنع مواد التجهيز تسمح للبلاد للانتقال من المرحلة الحالية المتميزة بتراكم التقنيات إلى مراحل إنتاج الآلات و بناء المصانع.

استراتيجية التنمية من خلال المخططات التنموي:

تشمل استراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر خلال مخططات التنمية المتتالية أهداف عامة تتمثل أساسا في التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي و التوصل إلى الاستغلال الاقتصادي و تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

لقد كانت التنمية بمفهومها الاشتراكي تسعى إلى تحقيق أهداف يمكن تلخيصها في رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية، و يتضمن هذا الهدف المستنتجات التالية:

- ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك بالتالي على حساب الاستخدام و خاصة و نحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام.

- ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي و خصوصا علاقات المدينة بالريف كي نتحاشى الآثار السلبية للتصنيع و التحضر[1].

و قد وضعت الجزائر سياستها للتنمية حيز التنفيذ من خلال المخططات الاقتصادية التي سنوجز الحديث عنها فيما يلي:

المخطط الثلاثي 1967-1969:

هو أول مخطط اقتصادي بدا تطبيقه على النشاط الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي في الجزائر كانت أهداف هذا المخطط تتضمن إنشاء قاعدة لهفته اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين لضمان الرفاهية الاجتماعية، كما ركز هذا المخطط على الاستثمارات الخاصة بتمويل الصناعات الثقيلة و لا سيما نسبة استيعاب هذه المستثمرات[2].

جدول رقم 01: توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي 1967-1968

القطاعات	الاستثمارات المخططة	النسبة المئوية
المحروقات	2,205	41
المناجم	180	3
الكهرباء	260	5
الحديد و الصلب	1,200	22
الكيمياء	505	9
الصناعات التحويلية	1,050	20
المجموع	**5,400**	**100**

المصدر: جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص25.

يتضح من خلال الجدول أن الجزء الأعظم من الاستثمارات الكلية المخططة للقطاع الصناعي كان من نصيب المحروقات بنسبة 41% أما فرع الحديد و الصلب فجاء في المرتبة الثانية بعد المحروقات بنسبة 22% من إجمال المستثمرات المخططة للقطاع الصناعي وهي نسبة عالية بالمقارنة مع الفروع الأخرى، وهذه الأخيرة تدل على الاتجاه الذي اختارته الجزائر في ميدان التصنيع.

[1] عبد اللطيف بن أشهو، **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962–1980)**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص59.

[2] جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص33

المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع استراتيجية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا و كذلك سوء التشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد، كما تتمثل غاية هذا المخطط في تكثيف و تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقل وهو يرمي بالتالي إلى تحويل الموارد الزراعية و المنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة و عصرية و تم تحديد نسبة النمو السنوي بـ 9% و هذا ما يستلزم استثمارات عمومية ضخمة قدرت بحوالي 28 مليون دينار تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل و توفر فوائد للتنمية و رفع مستوى الاستثمارات الاقتصادية بالوفاء بالحاجيات المادية و الثقافية للسكان من خلال التحويل التام لمواردنا الطبيعية و إقامة صناعة قاعدية توفر أساسا لعملية التصنيع و إنتاج المعدات الضرورية للإنتاج و لتنمية مختلف القطاعات وأخيرا توفير السلع الموجهة للاستهلاك الوطني، يمكن تحقيق تحول تام للظروف الاقتصادية الوطنية الكفيلة بضمان الحق في العمل و إنشاء حركة تنموية مستقلة[1].

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع تركيز أكثر على رفع الإنتاج و توزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر، و كان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس و بنية لا تقل عن 46% و هذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10% و تستلزم 111 مليار دينار في الاستثمارات العمومية.

و كانت الأولوية دائما من نصيب التصنيع الذي سيسمح إنجازه بتحقيق الهدف الأسمى و هو التكامل الصناعي على نطاق أوسع بغية التوصل إلى رفع الإنتاج في أقرب الآجال و توفير مناصب الشغل.

و كان مبدأ رفع تحويل الموارد الطبيعية إلى اقصى درجة يعتبر دائما أولوية قصوى بهدف توسيع عملية التصنيع، و تستجيب لهذا المبدأ المشاريع القائمة في مجالات الحديد و الصلب تم تصميم مركب الحجار للحديد و الصلب على نحو يسمح برفع الإنتاج إلى

[1] عبد اللطيف بن أشهو، المرجع السابق، ص34.

مليوني طن بغية توفير تشكيلة كبيرة من منتجات الحديد و الصلب المستهلكة على نطاق واسع[1].

المطلب الثالث: السياسة التنموي بالجزائر لفترة الثمانينات:

أمام الانهيار الواسع الذي عرفته عمليات التنمية على المستوى الدولي، و ما ترتب عنه من تردي للأوضاع الاقتصادية، أثر بشكل بالغ على الاقتصاد الجزائري، و في ظل هذه الظروف قامت الجزائر في عقد الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية معبرة عنها من خلال المخطط الخماسي الأول 1980-1984 و المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا و التكيف مع الوضع الدولي الجديد.

استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

وقت اكتسبت فيه الجزائر تجربة في ميدان التخطيط مما جعله أكثر دقة و تفصيل من سابقيه و هذا سواء من ناحية تقدير الامكانيات الحقيقية أو من ناحية رسم الأهداف لكل قطاع[2].

قامت الجزائر في غضون هذا المخطط بعدة إصلاحات كإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار و إعادة النظر في سياسة الأجور.

و نادى هذا المخطط كذلك بضرورة التحكم في آجال و تكاليف إنجاز المشاريع الاستثمارية و إدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة لأجل تحسين استخدام الجهاز الوطني المنتج.

و اهتم كذلك بإشباع الحاجيات الأولية للسكان من شغل، تربية، سكن، و صحة و اهتم بتحسين وضعيتهم و انتهاج سياسة ديموقراطية تتماشى مع متطلبات المجتمع[3].

الأهداف العامة للمخطط الخماسي الأول 1980-1984:

---

[1] زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص158.

[2] محمد عبد الفتاح سماح، مرجع سابق، ص152.

[3] زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص163.

إن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الاقتصادية و الاجتماعية التي تكفل استخدام المناهج و الوسائل و البرامج في المدى المتوسط و البعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني بهدف:

- توسيع و تنوع الإنتاج الوطني و تكييفه مع تطور الاحتياجات العامة و هذا لإقامة و تنمية نشاطات اقتصادية متكاملة.
- بناء سوق وطنية داخلية نشيطة و قادرة على تعزي الاستقلال الاقتصادي بصورة دائمة.

و يمكن تلخيص توجيهات هذه الفترة في توجيهات طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية خلال العشرية 1980-1989 فيما يلي:

- استمرار استفادة القطاعات من نفس الحكم الذي شهد تدخلا لفترة السبعينات.
- تنظيم اقتصاد و إعادة هيكلة المؤسسات و استقلاليتها بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية.
- الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة.
- تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية من جهة و بينها و بين القطاعات الأخرى من جهة ثانية.
- إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها وتعميقها لتأطير النشاطات و تحقيق التوازن الجهوي.
- إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة و المساهمة في المخطط[1].

المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

يشكل المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد حيث يسعى إلى بلوغ غايتين:

تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة و الوسائل الممكن تعبئتها من جهة، و إدراجه في منظور تنموي طويل الأمد من جهة أخرى، و خاصة أن صورة الجزائر التسعينات تتوقف على ما أنجز هذا المخطط 1985-1989 و هذا الأخير نفسه يعتمد على إنجازات المخطط السابق و يهدف المخطط الخماسي الثاني بصفة عامة إلى ما يلي:

[1] **التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980–1984**، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، ص ص1–5.

- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، و ذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.
- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتحديد نظرا لضخامة الاحتياجاتالاقتصادية و الاجتماعية.
- تخفيف التكاليف و آجال إنجاز الاستثمارات في جميع القطاعات و التحديد الصارم و الحتمي للجوء إلى الطاقة الخارجية العاملة في حقل الإنجاز و الخدمات و المراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية.
- تحسين فعالية الإنتاج و التنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية و المادية المتوفرة و التوزيع التدريجي و الأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة و الأعوان الاقتصاديين[1].

المصالحات الاقتصادية الأولية و نتائجها في فترة الثمانينات:

إن العملية الاقتصادية هي عبارة عن مواجهة حضارية يواجه من خلالها المجتمع التحديات المفروضة عليه سواء كانت داخلية أو خارجية، و عليه أخذت الجزائر مع مطلع الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية في صميم اقتصادها و سياستها التنموية تمثلت في إصلاح أدوات التأطير الاقتصادي، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ثم تلتها استقلالية المؤسسات و هذا ما سنحاول التطرق إليه في النقاط التالية:

مضمون الاصطلاحات الاقتصادية:

اعتمدت هذه الإصلاحات مجموعة من العناصر و اعتبرتها كمبادئ أساسية لإنجاح عملياتها و يمكن حصر هذه العناصر فيما يلي:

أ. **الاعتماد على الذات:** إن التنمية الناجحة هي معالم التي تعتمد على الذات عوضا عن التنمية التي تعتمد على جهود خارجية.

ب. **الإنسان مصدر العملية التنموية:** إن التنمية الاقتصادية في الجزائر كبرى صلاحيات تؤكد بأن نجاحها مرهون بالإنسان الذي هو عماد التنمية.

ج. **الأخذ بتجارب السنوات السابقة:** إن الإصلاحات الجديدة تؤكد على النخبة الحاكمة في المجتمع أن تقاوم الضغوطات الناتجة عن أفراد المجتمع و تجنب الوعود التي يصعب تحقيقها.

---

[1] **التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985–1989**، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، ص168.

د. **التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية:** إن هذه الإصلاحات ترمي إلى عملية مراجعة تركيز جهود المجتمع على تشيد شواهد كان يظن بأنها حضارية لأن إقامة مثل هذه المظاهر غالبا ما يكون على حساب أمور كثيرة لها أولوية في تنمية المجتمع[1].

إصلاح أدوات التأطير الاقتصادي:

و تتمثل في الإجراءات التي عرفها الاقتصاد الوطني بصفة عامة هي:

- **إصلاح سياسة التخطيط:** و ذلك عن طريق تعديل التخطيط السابق من خلال الجوانب التالية:

- تمديد فترة المخططات إلى خمس سنوات.
- تحقيق وظائف التخطيط المركزي بالاهتمام بالوظائف الأساسية.
- العمل على توزيع أعمال التخطيط على مختلف المستويات.
- إعطاء الأولوية للمخططات الولائية في إطار التخطيط اللامركزي.
- اعتماد المخططات السنوية.

لقد أخذت سنة 1988 نقطة تحول كبيرة في منظومة التخطيط في الجزائر و ذلك بموجب قانون 88-02 المؤرخ في 1988/01/12 حيث تمثلت المنظومة الجديدة للتخطيط بالفعالية و المرونة.

- **إصلاح النظام الجبائي:** تمثلت التعديلات التي أخذت على النظام الجبائي القائم آنذاك في:

- ضمان مردودية الجباية العادية مع تخصيص الجباية البترولية لتمويل الاستثمارات المنتجة.
- تبسيط قانون الضرائب و تطوير الآليات الجبائية و التنظيمية.
- تشجيع الأنشطة الاقتصادية.

و منه أصبحت الجباية أداة لتوجيه و تحفيز و تطوير المؤسسات الوطنية.

- **إصلاح القرض و البنك:** لقد شهد ميدان القرض تطبيق العديد من الإجراءات خلال فترة الثمانينيات، حيث نص المخطط الخماسي الأول على لامركزية العمليات المصرفية من

[1] دراوسي مسعود، **تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990، 2006**، أطروحة مقدمة لنيل شهاد دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، نوقشت يوم 2005/05/10، ص303.

خلال توسيع البنوك على التراب الوطني بالإضافة إلى تجنيد و توجيه ادخار الأعوان الاقتصاديين لمساهمته في تمويل التنمية.

- **إصلاح نظام الأسعار:** لقد شرع مع بداية 1982 في تطبيق نظام جديد للأسعار الذي يركز:

أ. ربط الأسعار بالتطور الحركي للتكاليف.

ب. التحديد السنوي لقائمة المواد المدعمة[1].

إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية:

شهدت هذه الفترة انتهاج سياسة تنموية جديدة حيث سعت الجزائر إلى تدعيم الاقتصاد الوطني و إنعاش القطاعات التي لم تعطي لها الأولوية من قل هذا إلى جانب الاهتمام بالهياكل القاعدية و تم هذا من خلال المخطط الخماسي الأول 1980-1984[2].

إعادة الهيكلة العضوية:

إن الحجم الكبير للمؤسسات العمومية جعلها صعبة التسيير و هذا في نظر القائمين على شؤونها و تم الاعتقاد أن إعادة هيكلتها إلى مؤسسات عمومية صغيرة و متوسطة الحجم أطلق على هذه العملية اسم إعادة الهيكلة العضوية.

إعادة الهيكلة المالية:

و تعني مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة و المؤسسة في الحين و على كل المستويات و ليس فقط على المستوى المالي و كذلك على الأعمال المتخذة بصفة دائمة من المؤسسة لتجسيد استقلاليتها المالية و تجنب اللجوء لإعانة الدولة بهدف تصحيح الظاهرة في المرحلة السابقة[3].

استقلالية المؤسسات العمومية:

[1] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص304.

[2] زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص163.

[3] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص306.

تميز النصف الثاني من عشرية الثمانينات بوضعية اقتصادية صعبة، خلالها ظهر تأثير انخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للدولار على عملية التنمية نتج عن هذا ركود في الاقتصاد كما ظهرت عدة نتائج سلبية كارتفاع الأسعار للموارد الأساسية و الاختفاء التام لبعضها من السوق الوطنية، ارتفاع معدل التضخم.

هذه المشاكل أدخلت المجتمع في دوامة عدم الاستقرار، كل هذا دلالة على فشل الإصلاحات الهيكلة التي طبقت على المؤسسات العمومية، هذه الأوضاع جعلت الحكومة تعمل على إعطاء مسيري المؤسسات حرية اتخاذ القرار و في إطار توجيهات الميثاق الوطني و قرارات اللجنة المركزية للحزب في دورتها المنعقدة في 1987/12/28 بادرت الحكومة سلسلة من الإصلاحات تتعلق بتنظيم الاقتصاد الوطني، و موضوع هذه الإصلاحات ينصب على المؤسسة العمومية و عليه تشكل نظام جديد تمثل في استقلالية المؤسسات.

مرحلة الانتقال و التعاون مع المؤسسات المالية الدولية:

إن الأزمة التي أصابت الاقتصاد الوطني سنة 1986 أثرت على عدة قطاعات منها الصناعية و الفلاحية و التجارية خلفت سلبيات في الإنتاج و الاستثمار، الاستهلاك، التشغيل كانت هذه السلبيات أكثر وقعا في سنتي 1987-1988 هذا إضافة إلى الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات و التوترات الشديدة التي شهدها الاقتصاد العالمي و الذي تميز بفشل النظام الاشتراكي.

و في ظل هذه الظروف القاسية تبرز الحاجة الماسة إلى سياسة تصحيحية و هكذا اعتمدت الجزائر سياسة تصحيحية ذاتية و العمل على تحرير الآلة الاقتصادية من قبضة الإدارة البيروقراطية و الانتقال من الاقتصاد السابق إلى الاقتصاد الحر أي اقتصاد السوق[1].

تقوية اقتصاد السوق:

لقد أدى العجز الكبير الذي مس خزينة الدولة إلى ضعف النظام المصرفي و عدم قدرته على القيام بمهامه، إلى جانب العجز الكبير الذي شهدته البلاد في ميزان الدفوعات نتيجة

[1] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص307.

ارتفاع الديون الخارجية و أمام هذه الأوضاع بات لاما على الجزائر إيجاد حلول كفيلة بالقضاء على هذه الأزمة و التخفيف من حدتها و منه كان على الجزائر أن سطرت انتقالها من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق و بات الأمر عليها حتميا و على سبيل تأكيد ذلك كتب رئيس البنك الدولي " Wolfensohn James. D" مقالة في سنة 1996 قال فيها: إن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يعد ضرورة حتمية، فالعالم اليوم يعرف تحولا سريعا، قد ظهر بجلاء في السنوات الأخيرة في حجم المبادلات الدولية، و الاستثمار الخاص الذي فتح آفاق واسعة للنمو و التشغيل، و تحقيق مداخيل مرتفعة و رفع مستويات المعيشة بفضل حرية آليات السوق.

برنامج التعديل الهيكلي:

لجأت الجزائر عندما اشتدت أزمتها الاقتصادية و انعدمت طرق جديدة لتمويل و فشل الطرق المستعملة لتخفيف عبء المديونية إلى صندوق النقد الدولي و ابرمت معه على اتفاقية الامتثال في شهر أفريل 1994 على شكل برنامج للتسوية الهيكلية يتم تنفيذه من خلال برنامج للاستقرار الاقتصادي يدوم سنة واحدة يكون متبوعا ببرنامج تعديل هيكلي يدوم ثلاث سنوات خلال فترة الاستقرار الاقتصادي يجب أن ينصب الاهتمام على إعادة تأسيس التوازنات الداخلية و الخارجية بمساعدة القروض المتأتية من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و كذلك تقليص الاختلالات الداخلية و تهيئة الظروف لمباشرة الفترة الثانية للتعديل الهيكلي[1].

الخوصصة:

تعني الخوصصة التحويل الجزئي أو الكلي للملكية من المؤسسات التابعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص مع ميزة خاصة تتمثل في بيع الأصول و تتمثل ايضا في وضع إطار تأسيسي و تنظيمي ملائم لتنمية القطاع الخاص و قوانين السوق[2].

و تتمثل اهداف الخوصصة في أهداف ذات طابع مالي، اقتصادي، سياسي.

---

[1] موزاي بلال، **الاستثمار و التنمية الاقتصادية تجربة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص143.

[2] زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص175.

على الصعيد المالي: الخوصصة تسمح بتحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بتخفيض النفقات العمومية و تخفيض أعباء الدولة اتجاه القطاع العام.

على الصعيد الاقتصادي: يسمح تحويل الملكية من تحسين فعالية المؤسسات العمومية و الإسراع في فتح السوق العالمية لرؤوس الاموال.

على الصعيد السياسي: سيسمح تحويل الملكية من تقوية سوق الأسهم الجماهيرية و ترقية مساهمة العمال في رأس مال المؤسسة و ذلك بإشراكهم في السير الحسن لمؤسستهم و إخفاء شعور الإبعاد الذي يعاني منه العمال.

المبحث الثاني: استراتيجية التنمية بإحلال مشاريع الإنعاش الاقتصادي

إن وضع إستراتيجية إنعاش اقتصادي ترتكز على إصلاحات هامة لهياكل الاقتصاد الوطني،و تهيئة الظروف لتوسيع مجهودات التنمية ومضاعفة فعاليتها لتعزيز الإطار الهيكلي و التنظيمي للاقتصاد، وفي هذا السياق قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 بغية تهيئة الأرضية اللازمة لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001-2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل تحسين المستوى المعيشي و تنمية الموارد البشرية[1].

- هو عبارة عن دعم يقدم إل الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يهدف إلى دعم النشاطات المنتجة للثروة و القيمة المضافة و الموفرة لمناصب العمل.
- تدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية.
- المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد.
- إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

أما على المستوى الخارجي فإن الجزائر ترتبط باستراتيجية التعاون مع البنك الدولي، في هذا المجال ترتكز حاليا على ثلاث مجالات و هي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدبير جديد لعائدات النفط، تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار و مشاركة

[1] علام عثمان، مداخلة بعنوان: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر، مع الإشارة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي، **2001/2014**، من 25-28 جانفي 2014

للمزيد ينظر إلى:

Dspace.univ.bouira.dz.8080/jusoui/doc.

القطاع الخاص، تحسين استفادة السكان من الخدمات بما يمكن المشاركة في اقتصاد السوق.

سنستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات:

أ. الفلاحة:

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) و يتمحور حول البرامج المرتبطة بـ:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية[1].
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف.
- حماية النظام البيئي الرعوي.
- مكافحة الفقر لا سيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية و معالجة ديون الفلاحين.

و قد قدرت تكلفة هذا البرنامج 65 مليار دينار جزائري.

ب. الصيد و الموارد المائية:

بالرغم من طاقته فإن هذا القطاع لا يحض بالعناية المستحقة له نظرا لطول الساحل الجزائري يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يشغل بكفاية، البرنامج يتضمن أساسا في عمليات البناء، التصليح، و الصيانة البحرية و التكييف، التقييم، التبريد، النقل...الخ، حيث أن إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية و هيكلية مرفقة يجب التكفل بها في إطار قاون المالية 2001 بواسطة آليات أخرى مناسبة[2].

يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بـ:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري (FNAPAA) الوسيلة المفضلة لتشغيل و تنفيذ البرنامج.

[1] رزمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي** جامعة خنشلة، ص13.

[2] http://univ.biskra.dz/remln7/8

- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات بفتح فرع لدى صندوق القانون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشكلية للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد و تربية المائيات.
- إدخال إجراءات جبائية شبه جبائية و جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من مشاريع FIDA و CEE، المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر بـ 9,5 مليار دينار جزائري[1].

التنمية المحلية و البشرية:

التنمية المحلية:

إن البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

إن البرنامج يتضمن إنجاز مخططات بلدية (PCD) مواجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على كل التراب الوطني.

مشاريع مرتبطة بالطرق -طرق ولائية و بلدية- تطهير الماء و المحيط و كذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية.

التشغيل و الحماية الاجتماعية:

البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل و الحمية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دينار جزائري فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة و المتعلقة بالولايات المحرومة هذه البرامج من شانها أن تسمح بعرض إضافي لـ 70.0000 منصب شغل بتكلفة قدرها 7 ملايير ديناري جزائري.

أما النشاط الاجتماعي فيتعلق الأمر بـ:

- نشاطات التضامن اتجاه الشكان الأكثر ضعفا بقيمة 3 ملايير دينار جزائري.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة بقيمة 3 ملايير دينار جزائري.
- اكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة بقيمة 0,7 مليار دينار جزائري.

[1] سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص367.

- تأطير سوق العمل بقيمة 3 ملايير دينار جزائري.

تعزيز الخدمات العامة و تحسين إطار معيشي:

البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا و الواحات و السكن و العمران، و ذلك في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز، التهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـ 210,5 مليار دينار جزائري[1].

التجهيزات الهيكلية للعمران:

تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضارية الكبرى حيث يتمركز الفقر و العزلة، تم تقدير هذا البرنامج بـ 131,2 مليار دينار جزائري.

تأمين الموانئ و المطارات و الطرقات:

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ و المطارات و الطرقات حيث قدرت تكلفته بـ 1,7 مليار دينار جزائري.

الاتصالات:

مشروع حضيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله تكلفة هذا المشروع تقدر بـ 10 ملايير دينار جزائري.

إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا و الواحات:

البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي و المحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا و الجنوب، و إعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية سيسمح بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين و خلق مناصب شغل.

تنمية الموارد البشرية:

تقدر تكلفة البرنامج بـ 90,3 مليار دينار جزائري تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، و كذلك لتقييم امكانيات و القدرات الموجودة كما احتفظ

[1] سايح بوزيد، نفس المرجع، ص368.

أيضا بالبرامج التي تقدر الامكانيات العلمية و التقنية يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي:

التربية الوطنية 27 مليار دينار جزائري، التكوين المهني 9,5 مليار دينار جزائري، التعليم العالي 18,9 مليار دينار جزائري، البحث العلمي 12,38 مليار دينار جزائري، الصحة و السكان 14,7 مليار دينار جزائري، الشباب و الرياضة 4 مليار دينار جزائري، الثقافة و الاتصال 2,3 مليار دينار جزائري، الشؤون الدينية 1,5 مليار دينار جزائري[1].

جدول رقم 02: السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001، ص200

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,3	9,8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7		2
نموذج النبأ على المدى المتوسط و الطويل	0,03	0,05			0,08
المجموع	**6,33**	**11,35**	**13,7**	**15,2**	**46,58**

المصدر: زرنوخ ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص184.

تبين لنا من الجدول أعلاه، من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج ثمة عدة تغيرات يجب النظر إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار و تحسين عمل المؤسسة و الإسراع في إجراءات الشراكة و فتح راس المال.

[1] زرمان كرين، مرجع سابق، ص15.

نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

تميزت السنوات 2001-2004 بانتعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا و تجسد هذا الانتعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار جزائري منها حوالي 30 مليار دولار أي 2350 مليار دينار من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8% طوال السنوات الخمس بنسبة 6,8% في سنة 2003.
- تراجع البطالة أكثر من 29% إلى 24%.
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية و كذلك بناء و تسليم آلاف من المساكن الجاهزة.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت و حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6,8% و احتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار في زيادة مستمرة، و بالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دينار في سنة 1999 إلى 911 مليار دينار في سنة 2003.[1]

المطلب الثاني:البرنامج التكميلي لدعم الانتعاش الاقتصادي 2005-2009

ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو و تكثيفه في جميع قطاعات النشاط و مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تجولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

[1] زرمان كريم، نفس المرجع، ص17.

الفرع الأول: الإصلاح في المجال الاقتصادي

أولا: تحسين إطار الاستثمار:

- ترقية الاستثمار و صيغه: من خلال التعديلات التشريعية و التنظيمية التي سبق إجراءها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير لشراكة فعلية مع الاتحاد الأوربي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما تسهر دائما الحكومة على تحسين جهودها لجلب الاستثمار و الشراكة الأجنبية.
- تسوية مسألة العقار: فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على انه عائق أمام ترقية الاستثمار فقد سبق و أن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية و مناطق النشاط و هو النشاط الذي سوف يتم استكماله على المدى القصير.

إن هذا الإصلاح يسمح بتثمين المناطق الموجودة، و تطوير مناطق جديدة، و جمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات و إتاحة هذه الممتلكات في ظل الشفافية و على مستوى آلية ترقية الاستثمار.

و تستعمل الحكومة أيضا على استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني و استكمال مخططات التهيئة و التعمير عبر الوطن و كذا العمل على احترام التشريع المتعلق بتهيئة الإقليم[1].

أما بالنسبة للعقار الفلاحي فإن الحكومة تقترح ضمن هذا البرنامج تشريعا يؤسس نظام الامتياز الذي ينضبط بكيفية واضحة حقوق مانح و صاحب الامتياز و واجبات كل منها.

إن اللجوء إلى منح الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة يسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض و مستغلها و يقضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها من طابعها الأصلي و يسهل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي.

---

[1] محمد مسري، **مجلة حول سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**، العدد 10، 2012، ص148.

للمزيد ينظر في:

Rcweb-luedld-net10A13pdf.

ثانيا: مكافحة الاقتصاد غير الرسمي:

إن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية و المقاييس و القوانين غير أنه ينبغي أ، نلاحظ ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا صاحبته ظواهر طفيلة و ضارة عقدت الحكومة الفرع على محاربتها.

و تعتزم الحكومة دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر يعرقل الاستثمار و يعرض المؤسسات العمومية و الخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القوانين للخطر.

ثالثا: عصرنة المنظومة المالية:

إن عصرنة المنظومة المالية ورشة مفتوحة ينبض استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر و في سياق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها و ستحقق الحكومة الأهداف التالية:

- استكمال عصرنة أدوات و أنظمة الدفع الجارية حاليا.
- تحسين إدارة البنوك و المؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة[1].
- تعزيز سوق رؤوس الأموال و ضبطها الفعال سواء تعلق الأمر بالفروع و المنتوجات من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار.
- التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لا سيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض.
- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي.
- و أخيرا إنعاش البورصة و تطويرها.

[1] سايح بوزيد، مرجع سابق، ص372.

الفرع الثاني: النهوض بتنمية مستمرة و منظمة عبر أنحاء البلاد

أولا: تثمين الثروات الوطنية و تطويرها

أ. قطاع المحروقات و المناجم:

تقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية و التنظيمية و المؤسساتية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني و المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمارات في شكل شراكة في قطاع المحروقات و الطاقة و المناجم.

إضافة غلى هذا استعمل الحكومة على تكييف و عصرنة المنشآت الأساسية المعدة لتصدير المحروقات لتتماشى مع تطور الإنتاج.

و متواصل و بشكل ملموس على تشجيع إيصال الغاز و غاز البروبانالمميع و الطاق المتجددة في مستوى هام عبر البلاد.

كما أنه يتم تطوير سياسة في مجال تحقيق هوامش الربح في المنتجات النفطية قصد ترقية الاستثمار الوطني.

و أخيرا تسهر الحكومة على إزالة الاحتكارات الفعلية و على إيجاد أدوات لضبط أنشطة الاحتكار الطبيعي[1].

ب. الفلاحة:

إن هذا الميدان الذي يمثل مكمنا معتبرا للنمو و التشغيل عرف تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و بفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها له الدولة تحققت حالات تقدم كبيرة في مجال الإنتاج الفلاحي و استصلاح الأراضي و استحداث مناصب شغل.

و للتوجه الإعانة و الحفز العموميين لتنمية الفلاحة نحو ما يلي:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع و تعميم التكوين و الإرشاد.
- تنمية تربية المواشي و الدواجن و تنويعها لا سيما في الهضاب العليا.
- الدعم الانتقائي و الانتقالي لعمليات تحول النشاط و إعادة توجيه القدرات الفلاحية.
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات.

[1] محمد مسعي، مرجع سابق، ص20.

- ترقية الصادرات الفلاحية و لا سيما منها المنتوجات المحلية و الفلاحية الحيوية.
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال اندماج الشباب ذوي الشهادات.
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية.
- تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء و الغاز) وكذا مواصلة برامج الإسكان الريفي[1].

في ميدان السياحة و الصيد البحري:

قطاع السياحة عنصر من عناصر القوة الاقتصادية للدولة، فمن خلال هذا البرنامج تسعى الحكومة إلى رفع مستوى إيراداتها و خلق مناصب الشغل، و تنمية قطاع الخدمات كداعم أساسي لتنمية سياحية يأتي:

- تثمين المنشآت الأساسية العمومية الموجودة عن طريق الشراكة و عقود التسيير و الخوصصة لتحسين جودة هذه الخدمات.
- تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات و المواقع و المسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ و الصحراء و الحمامات المعدنية.
- ترقية تأطير وكالات الأسفار و الترقية السياحية.
- ترقية المنتوج السياحي الوطني في الخارج عن طريق المعارض و العروض و غيرها من التظاهرات الدولية.
- حث الجماعات المحلية على تثمين المعالم التاريخية و الثقافية و غيرها[2].

الصناعة التقليدية:

تنمية الصناعة التقليدية تشمل العديد من آليات التأطير و الدعم من خلال برنامج العمل الممتد إل غاية 2010 من أجل تطوير الصناعة التقليدية كعامل ضروري للنشاط

[1] زرمان كريم، مرجع سابق، ص22.

[2] سايح بوزيد، مرجع سابق، ص353.

السياحي في اتجاه الزبائن المحليين و الأجانب، و تساهم الحكومة في دعمها عن طريق الآليات المختلفة للاستثمارات المصغرة[1].

الصيد البحري:

ظل الصيد البحري موضوع سياسة هيكلية و تنموية حقيقية أعطت نتائج أولى مشجعة و ستواصل الحكومة انتهاج هذه السياسة و تعزيزها بواسطة:

- عمل رسم خرائط بتحديد الموارد.
- دعم تكوين الشباب على مهنة الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه المهنة.
- تعزيز شبة الموانئ و ملاحة الصيد البحري.
- تشجيع الاستثمار في ميدان دعم الصيد البحري، منذ بداية هذا النشاط إلى نهايته.
- مواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة في ميدان الصيد البحري لفائدة المتعاملين الاقتصاديين و الشباب على الخصوص.

الاتصالات و التكنولوجيات الجديدة:

سوف تهمتم الحكومة بهذا الميدان بشكل خاص معتمدة على:

- فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية و اللاسلكية و البريدو التشجيع على تطوير دخول شبكة الأنترنت ذات المستوى العالي.
- إعادة صياغة المطار القانوني من أجل تطوير التجارة الاليكترونية و الخدمات الحكومية.
- الشروع في فتح رأسمال شركة "اتصالات الجزائر" كشريك استراتيجي لتحسين مردوديتها.
- الإسراع في وتيرة عصرنة البريد عن طريق رد الاعتبار لشبكته و توسيعها و إدخال الإعلام الآلي و النظام الآلي في عملياته.
- مواصلة عصرنة الخدمات البريدية و المالية.
- تحسين مردودية النشاط في قطاع المواصلات السلكية و اللاسلكية و البريد بواسطة التدابير الملائمة لجلب المزيد من الاستثمارات.

[1] نفس المرجع، ص354.

- تكثيف شبكة الأكاديميات المتخصصة في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال[1].

حشد الموارد المائية، استرجاعها و إنتاجها: تتضمن ما يلي:

- **بناء السدود:** تفاديا لتبديد الموارد المائية، فإن الأولوية المطلقة سوف تولى لإنهاء البرنامج الكبير للسدود و إنجازات التحويل الجارية، و أهم الإنجازات سد بني هارون، و سد الشلف نحو وهران مرورا بمستغانم و أرزيو، و كذلك إنجاز تحويل المياه من عين صالح نحو تمنراست.
- **برنامج حفر الآبار:** سوف يتم تطوير برنامج إنجاز حفر الآبار بقدر 20.000 متر خطي كل سنة، ما يرصد مقابل 80 مليون متر مكعب سنويا.
- **المحاجز المائية:** من أجل سد حاجات الري الفلاحي تم تأهيل أكثر من 200 محجز مائي قيد الاستغلال و إنجاز قرابة 30 وحدة جديدة.
- **استرجاع المياه المستعملة:** ضمن هذا النشاط برنامج وطني لإنجاز 33 محطة تصفية و كذا صيانة المحطات الموجودة.
- **سياسة تهيئة الإقليم:** سياسة تهيئة الإقليم من شأنها أن توفر على المدى المتوسط تصورا لبرنامج التنمية الوطنية و إطار توجيهيا للأعمال الواجب إنجازها في ظل جهود التنمية الشاملة نحو تحقيق انسجام و توازن بين المناطق و الأقاليم.
- **البنى التحتية الخاصة بالطرق:** فضل عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق غرب فحسب الدراسات و الإنجازات المتعلقة بالطرق تضمنت:

- الطريق العرضي للهضاب العليا.
- الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة.
- استكمال الطريق العابر للصحراء.
- تهيئة الطرق الساحلية.
- وضع برنامج لصيانة شبكات الطرق الموجودة[2].

- البنى التحتية للمطارات: العمليات الواجب التقدم في إنجازها ما يلي:

---

[1] زرمان كريم، مرجع سابق، ص23.

[2] نفس المرجع، ص376.

- مواصلة إنجاز المطار الجديد بمدينة الجزائر و مطار الشلف و البيض.
- توسيع قدرات استيعاب مطارات وهران، عنابة و سطيف.
- تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية.
- استمرار عملية دعم الوسائل الأمنية للملاحة الجوية.

- البنى التحتية البحرية: في مجال صيانة الموانئ و توسيعها سيشمل هذا البرنامج على الخصوص:

- صيانة الهياكل القاعدية و تطويرها.
- تطوير الموانئ النفطية و تأهيلها.

- البنى التحتية الخاصة بالسكك الحديدية: المشاريع تتمثل:

- تمديد الخط العرضي للهضاب العليا المسيلة بسعيدة عبر عين وسارة و تيارت.
- الخط الحلقي جنوب حاسي مسعود بالجلفة عبر توقرت.
- تحديث الخط بين غليزان و تيارت.

- البنى التحتية للنقل الحضري و أمن الطرقات: يتم اعتماد خيارات كبرى:

- إنجاز مترو الجزائر العاصمة.

يتم تطوير النقل الحضري و يخضع أمن الطرق إلى:

- مراجعة التشريع المتعلق به لتطبيق عقوبات أكثر صرامة على مخالفات قانون المرور.
- برنامج توعية المواطنين قصد تقليص حوادث المرور[1].

التنمية البشرية: تتضمن ما يلي:

أ. **الصحة:** تسهر الدولة على ضمان الحق في الخدمات الصحية، و جاء إصلاح المنظومة الصحية من أجل:

- تحسين قدرات المنظومة الصحية.
- تطوير الصحة الوقائية.

[1] نفس المرجع، ص379.

- تحسين العلاج الاستشفائي.

ب. **تلبية الطلب على السكن و تهيئة المدينة** و ذلك من خلال:

- إعداد المشارع.
- أنماط التمويل.
- تخفيض أسعار السكن.
- تحسين سياسة تسيير المدن.

كما تسهر الحكومة على:

- تحقيق التحكم في مشاكل وفرة عقار البناء الذي يتسبب في تأخر البرامج و ارتفاع تكاليفها بتمويل تشارك فيه البنوك.
- توسع هذه الصيغة بمساهمة الخزينة العمومية و تشجيع الاستثمارات العمومية و الخاصة في هذه الأنشطة.

في مجال السكن الاجتماعي التساهمي: تعزن الحكومة على مواصلة العمل ببرنامج المساكن الاجتماعية التساهمية الموجهة للفئات الاجتماعية متوسطة الدخل:

- إشراك المؤسسات المالية أكثر فأكثر.
- الرفع من المساهمة الحاسمة للسلطات المحلية لتطوير صيغة رضا هذه المساكن.
- رصد الموارد المالية الضرورية في الميزانية العمومية لتغطية الإعانات بعنوان مساهمة الدولة[1].

في مجال السكن الريفي: بادرت الحكومة بمراجعة الإعانات التي تمنحها الدولة للسكن الريفي من خلال متابعة إنجاز برنامج 40.000 مساعدة تم منحها، و ستتم هذه العملية بالتعاون الوثيق بين مختلف الدوائر الوزارية المعنية في مجال السكن الاجتماعي و يتعلق الأمر بـ:

- تفصيل إنجاز برامج السكنات الاجتماعية.
- دعم السياسة المنتهجة في مجال السكن الاجتماعي لصالح الفئات المحرومة.

[1] سايح بوزيد، نفس المرجع، ص380.

- تحسين نوعية السكن التابع للممتلكات الاجتماعية الإيجارية.
- إنعاش الأجهزة المكلفة بصنع المساكن الاجتماعية.

في مجال البيع بالإيجار: الإقبال الذي أحدثته هذه الصيغة تملي تركيز الجهود على:

- المتابعة الصارمة لأشغال الإنجاز المتعلقة ببرنامج 20.000 سكن المسجلة لسنة 2001 حتى يتسنى استلامها في الآجال المحددة.
- متابعة مدى تقدم أشغال إنجاز 35.000 سكن الجارية.
- الشروع في برنامج تكميلي قوامه 65.000 مسكن و متابعته[1].

نتائج البرنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2009:

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2009 برنامج التزمت به الجزائر، و اعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا و ذلك قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في اقتصاد عالمي، حيث شمل هذا البرنامج جميع المجالات و تجسد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها:

- إنجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار.
- دعم النشاطات الانتاجية الفلاحية، الصيد و الموارد المائية.
- المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة.
- تنمية الموارد البشرية.

و يمكن القول أن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2009 قد استجاب لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة و في إطار تكثيف هذا المسار تم وضع و مباشرة برنامج خماسي لدعم النمو للفترة 2010-2014[2].

[1] زرمان كريم، مرجع سابق، ص32.

[2] زرمان كريم، المرجع السابق، ص33.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

عقد مجلس الوزراء يوم الاثنين 2010/05/24 اجتماعا برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة فيما يلي نصه كاملا:

أولا: استهل مجلس الوزراء أعماله متناول بالدراسة و الموافقة برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنة 2010-2014.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21,214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار و هو يتمثل في شقين:

استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9,700 مليار دينار أي ما يعادل 130 مليار دولار.

إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار دينار أي ما يعادل 156 مليار دولار.

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك بالخصوص من خلال:

ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة و أكثر من 300 مؤسسة لتكوين التعليم المهني.

أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

مليوني (02) وحدة سكنية منها 1,2 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية 2014[1].

توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال 35 سد و 25 منظومة تحويل مياه.

---

[1] البرنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع رئيس الوزراء، يوم 24 ماي 2010، ص16

للمزيد ينظر في:

Algerianelbassy-saudi.com/pdf/quint.pdf

أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة و الرياضة، و كذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين و الشؤون الدينية و الثقافة و الاتصال، و يخص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و ذلك على الخصوص.

أكثر من 3,100 مليار دينار جزائري موجهة لقطاع الأشغال العمومية لتوسيع و تحديث شبكة الطرقات وأكثر من 2,800 مليار دينار جزائري مخصصة لقطاع النقل.

ما يقارب 500 مليار دينار جزائري لتهيئة الإقليم والبيئة.

و علاوة على حجم النشاطات التي تستفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1,500 مليار دينار جزائري لدعم تنمية الاقتصاد الوطني.

أكثر من 1000 مليار دينار جزائري يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية و الريفية، التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دينار جزائري من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة.

أما تشجيع مناصب الشغل فسيستفيد من 350 مليار دينار جزائري من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني.

و على صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المرافق العمومية[1].

جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد:

ستخصص الجزائر خلال السنوات الخمس المقبلة 2010-2014 غلافا ماليا مقدر بحوالي 286 مليار دولار لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و من تم تقييم قيمة 286 مليار دولار التي تعتزم السلطات العمومية استثماره ما بين سنتي 2010 و 2014 إلى برنامجين هامين: استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز (سكك حديدية و طرقات سريعة و التزويد بالماء الشروب) بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار كما سيخصص مبلغ 156 مليار دولار للمشاريع الجديدة.

[1] نفس المرجع، ص17.

باختصار الأمر يتعلق ببرنامج كشف كبير للرئيس بوتفليقة في استكمال أفضل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية ببرنامج عمله بالنسبة للسنوات الخمس المقبلة.

التنمية البشرية ركيزة أساسية للبرنامج الاقتصادي و الاجتماعي 2010-2014:

يولي برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 الذي بادر به رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة مكانة متزايدة الأهمية في التنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة أساسية لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني و يخصص برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 الذي زود بغلاف مالي يقدر بـ 286 مليار دولار ميزانية معتبرة تقدر بـ 9,386 مليار دينار جزائري لهذا المحور الهام الذي يدرج تحسين التعليم، و التكفل الطبي و تحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه و الموارد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة و الرياضة و الثقافة و الاتصال و الشؤون الدينية و التضامن الوطني و المجاهدين[1].

كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار جزائري للتعليم العالي، و في قطاع الصحة تم رصد مبلغ 619 مليار دينار جزائري، و بالنسبة لقطاع السكن تم تخصيص 3700 مسكن، و بخصوص قطاع المياه تم تخصيص 2000 مليار دينار[2].

و في مجال الطاقة تم رصد من 350 مليار دينار جزائري، كما استفاد قطاع الشباب و الرياضة من أزيد من 1130 مليار دينار جزائري، كما استفاد قطاع الثقافة من 140 مليار دينار جزائري، أما قطاع الاتصال مبلغ يفوق 106 مليار دينار جزائري و تم رصد 120 مليار دينار جزائري لقطاع الشؤون الدينية، كما رصد البرنامج لقطاع التضامن الوطني غلاف مالي من 40 مليار دينار، أما بالنسبة لقطاع المجاهدين قد تم رصد 19 مليار دينار جزائري.

تخصيص قرابة 10000 مليار دينار للتنمية:

تم تخصيص غلاف مالي ما يقارب 10000 مليار دينار للتنمية البشرية في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 و سنة 2014 في مجال التنمية

[1] نفس المرجع، ص18.

[2] نفس المرجع، ص19.

البشرية تخصيص مبلغ 9386 مليار دينار، 852 مليار دينار للتربية الوطنية، 868 مليار دينار للتعليم العالي، حوالي 178 مليار دينار للتكوين و التعليم المهني، حوالي 619 مليار دينار لقطاع الصحة، أزيد من 3700 مليار دينار لقطاع السكن.

تحسين الخدمة العمومية تخصيص حوالي 379 مليار دينار للعدالة:

تم تخصيص حوالي 379 مليار دينار جزائري لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية التي جاء بها برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة 2010-2014.

للتوجه 379 مليار دينار خاصة لإنشاء 110 مجلس قضاء و محاكم و مدارس تكوينية بالإضافة إلى إنشاء حوالي عشر محاكم إدارية على مستوى عدة ولايات.

برنامج 2010-2014 الخاص بقطاع الأشغال العمومية:

يتميز البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية لفترة 2010-2014 في قطاع الأشغال العمومية بالاستمرارية و يؤدي بالتالي إلى إرادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلاد و تعزيز المنشآت الأساسية.

يتضمن هذا البرنامج الخماسي للتنمية الذي تموله الدولة ميزانية شاملة بقيمة 6,447 مليار دينار لتطوير المنشآت القاعدية.

يوجد أزيد من 3,100 مليار دينار منها للأشغال العمومية من أجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق غرب و قد سجلت حصيلة برنامج المنشآت الأساسية العمومية في الفترة 2005-2009 بغلاف مالي قدره 2,550 مليار دينار جزائري[1].

[1] نفس المرجع، ص20.

جدول رقم 02: مقدار التنمية البشرية في البرنامج الخماسي 2010-2014

القطاع	الميزانية بـ مليار دينار	المشارع المبرمجة
التربية الوطنية	852	3000 مدرسة ابتدائية 1000 متوسطة 850 ثانوي 2000 داخلية
التعليم العالي	868	600.000 مقعد بيداغوجي 400.000 سرير في إقامة جامعية 44 مطعم جامعي
التكوين المهني	178	220 معهد 82 مركز للتكوين 58 إقامة
الصحة	619	172 مستشفى 45 مركب صحي متخصص 377 عيادة متعددة 1000 قاعة علاج 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي
السكن	3700	تهيئة النسيج الحضري إنجاز 2 مليون مسكن 500.000 إيجاري 500.000 عقاري 700.000 سكن ريفي 300.000 في إطار القضاء على السكنات الهشة
الري	أكثر 2000	35 سد 25 محول 34 قاعدة للتصفية أكثر من 3000 عملية توصيل للمياه الشروب
الشباب و الرياضة	1130	80 ملعب كرة قدم 750 مركب جواري

		160 قاعدةمتعددة الخدمات 400 مسبح أكثر من 3500 فضاء للعب 250 دار للشباب أكثر من 230 مركز للتسلية العلمية
الثقافة	140	40 دار ثقافة و مركب ثقافي 340 مكتبة 44 مسرح 156 مركز للتسلية
الاتصالات	106	تطوير تجهيزات الراديو و التلفزيون
الشؤون الدينية	120	إنجاز المسجد الكبير للجزائر 80 مسجد و مركز ثقافي إسلامي 17 مدرسة قرآنية ترميم 17 مسجد تاريخي
التضامن الوطني	40	70 مؤسسة متخصصة لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة 40 مركز خاص بالأشخاص بدون مؤوى 9 مراكز للراحة قاعات للعلاج و إعادة التأهيل
المجاهدين	19	17 متحف و مركب تاريخي ترميم 37 موقع تاريخي إعادة تأهيل 40 مقبرة للشهداء

المصدر:.Programme de développement quinquennal 2010-2014

يشير هذا الجدول إلى كل قطاعات على حدا، و ذلك لتوضيح سياسة الدولة القطاعية و ذلك للإشارة للجهود التي تبذلها الدولة خاصة على القطاع الاقتصادي و التنمية البشرية، فقد جاء في برنامج رئيس الجمهورية أن التنمية البشرية هي الدعامة الأساسية للبرنامج الاقتصادي و الاجتماعي، حيث خصص برنامج رئيس الجمهورية ميزانية معتبرة إلى كل من الجوانب التالية: التعليم في جميع أطواره من الابتدائي إلى الجامعي و التكوين المهني، تكفل صحي، تحسين شروط السكن، موارد الطاقة، التزويد بالماء الشروب.

إضافة إلى الشباب و الرياضة، الثقافة، الاتصالات، الشؤون الدينية، التضامن الوطني و المجاهدين كذلك مدمجة في الديناميكية الجديدة التي تدخل في إطار توسيع الإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي.

المبحث الثالث: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

شرعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع آفاق تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر و المستقبل للأجيال القادمة، حيث تتوفر الجزائر على طاقات و قدرات انتاجية تتيح لها القيام بعملية تنمية حقيقية في جميع القطاعات و خاصة قطاعي الفلاحة و الصناعة إضافة إلى الاهتمام بدراسة موضوع الطاقات المتجددة كونها تمثل إحدى أهم المصادر الرئيسية مما يكسبها أهمية بالغة في تحقيق المستدامة و تسليط الضوء على أحد المشاريع الهامة في هذا المجال و المتمثل في مشروع تطبيق الطاقة الشمسية.

المطلب الأول: دور السياحة و الفلاحة في التنمية بالجزائر

تعتبر السياحة و الفلاحة في الاقتصاديات المعاصرة من بين القطاعات الهامة و محركا رئيسيا من محركات التنمية، و ذلك لأن الاستعمال العقلاني لهذه الموارد قادر على رفع مستوى النمو الاقتصادي و الاجتماعي و بإمكانه ضمان الرفاهية الاقتصادية.

دور السياحة في التنمية:

تتمتع الجزائر بثروات و خيرات سياحية ذات طابع مميز نظرا لانتمائها إلى القارة الإفريقية و حوض البحر الأبيض المتوسط، فتنوع تضاريسها و مناخها و حتى مناظرها الخلابة يرشحها لاحتلال مكانة مرموقة في السياحة الدولية[1].

رغم تباين الآثار الاقتصادية و السياسية لصناعة السياحة في الجزائر و تباين أنواعها و أنشطتها المختلفة إلا أ، دلائل علمية و تجارب الدول تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل و قد جم الاهتمام الشديد في قطاع السياحة في كثير من دول العالم و إعطاء المزيد من الحريات للقطاعين

[1] تيغرسي هواري، **آفاق التنمية الاقتصادية من خلال قطاعي السياحة و الفلاحة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2000، ص13.

العام و الخاص بمزاولة العديد من الأنشطة و إنشاء المشروعات السياحية، و أن الملتقيات و الندوات التي انعقدت بالجزائر أكبر دليل على الأهمية التي ولتها الجزائر غي الآونة الأخيرة لقطاع السياحة[1].

و يمكن تلخيص الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للسياحة وفقا للمحاور التالية:

تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة كما هو الحال في معظم الدول النامية.

المساهمة في تنمية و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي بين المناطق في حالة قيام الدولة بتوزيع أوجه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة أو عمومية أو أجنبية في المناطق المختلفة من الوطن فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية و تطوير هذه الأقاليم أي أنه يؤدي مثلا إلى خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى المعيشة، استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في هذه المناطق، تنمية و خلق مجتمعات حضارية جديدة.

إن نجاح قطاع السياحة من تحقيق التكامل بينه و بين القطاعات الاقتصادية يتوقف على مدى قدرة هذه الأخيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة من حيث الكمية و الجودة و التوقيت.

إن تطوير و تحديث القطاع السياحي و ما يمكن أن يحققه من نتائج إيجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية قد يساهم مساهمة بناءة في حل الكثير من المشكلات.

تركز خطط التنمية على إعطاء القطاع الخاص دورا رائدا في عملية التنمية من خلال برامج التخصيص و الدعم المستمر و يعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات التي يبرز فيها دور القطاع الخاص على المستوى العالمي و الإقليمي، و بالتالي على المستوى الوطني التي يتزايد فيها دور القطاع الخاص بشكل مستمر.

[1] الملتقى العالمي الدولي الثامن، **ملخص حول تنمية السياحة في الجزائر: التحدي و الرهانات**، تمنراست، 19-20 ديسمبر 2009، ص10.

تمثل تنمية القطاع السياحي في الجزائر دعما لسكان المناطق الريفية و الصحراوية و رفعا من مستوى معيشتهم مما يدفعهم للبقاء في أماكنهم و تعميرها بدلا من الهجرة إلى المدن الكبرى.

إن القطاع السياحي هو عامل إنعاش للاقتصاد و محرك لدفع سياسات إعادة التوازن على المستوى الوطني، إذ أن تطور القطاع مرتبط بالنمو الاقتصادي و الاجتماعي عامة حسب استراتيجية معينة للتنمية على المدى المتوسط و الطويل.

تتميز الجزائر بتنوع ثرواتها الطبيعية و تراثها الثقافي، حيث أن السياحة تتواصل على مدار السنة و عبر جميع الفصول، إذ أن السائح يجد مبتغاه سواء اهتم بالشاطئ أو بالصحراء أو بالحمامات المعدنية، حيث ينبغي على الجزائر إيجاد استراتيجية وطنية تدعم هذا القطاع السياحي ليكون مفضلا لدى المستثمرين و المتعاملين بتشجيع التشاور ما بين القطاعات نظرا لخصوصية هذا القطاع و ذلك بتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ترقية المميزات الثقافية و حماية البيئة و دراسة قدرات المعالم السياحية، كما يجب أن تهتم الدولة بخلق جو محفزا و تنافسيا للتعرف على مناطق التوسع السياحي و حمايته[1].

على اعتبار أن الجزائر تعتمد أساس في مداخيلها الأجنبية على البترول، فمما لا شك فيه أنه في ظل التقلبات العالمية لأسعار النفط فإن التنمية السياحية هي إحدى البدائل للنجاة من أي أزمة طارئة و هي القاطرة التي يمكن أن تساهم في خفض و تلغي العجز و تحقيق دفعات جادة للتنمية من أجل مستقبل الأجيال القادمة[2].

رغم حداثة الأنشطة السياحية مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى إلا أنها أصبحت تشكل في الوقت الراهن قطاعا استراتيجيا هاما قائما بذاته و يحظى باهتمام متميز من قبل معظم الدول و الهيئات الدولية و الوطنية و يعود عليها باعتبارها أحد أهم ركائز التنمية المستدامة.

---

[1] لويزة قويدر، **اقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر** ، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، 2009، ص42.

[2] عبد الجبار جبار، **السياسات السياحية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009، ص50.

إن إنعاش السياحة الجزائرية يقوم أساسا على الاستفادة من المؤهلات التي تسخر بها الجزائر من جهة، و من جهة أخرى طلبات و توقعات السياح محليين كانوا أو دوليين و محاولة التوفيق بينهما إلى جانب ضرورة الاستفادة من تجارب البلدان المنافسة في ميدان السياحة.

و ترمي الاستدامة في المجال السياحي إلى تحقيق[1]:

- التضامن عبر الزمن من خلال تفادي ترحيل المشاكل إلى الأجيال القادمة.
- الحيطة و الحذر المسبق للمخاطر المحتملة.
- التواصل الشمولية و التبعية المتبادلة من خلال إشراك الفاعلين المؤهلين و الفاعلين المعنيين.
- المسؤولية و هذا بتقديم حجم عواقب التنمية المراد تحقيقها.

و بذلك يعتبر قطاع السياحة بديلا استراتيجيا بإمكانه أن يدفع بعجلة التنمية و ذلك بالاستغلال الأمثل للطاقات المادية و البشرية التي يتوفر عليها فهي بذلك من أهم الأنشطة عصرنة تأثيرا[2].

الفلاحة و التنمية:

تتوفر الجزائر على امكانيات و قدرات كبيرة، حيث أن المساحات الفلاحية الشاسعة و توفر الوارد المائية، و تنوع المنتوج الفلاحي من شأنه أن يحقق لهذا القطاع التنمية الحقيقية، حيث تعتبر الفلاحة قطاعا استراتيجيا و المحرك الرئيسي للقطاعات الأخرى و تنميتها، لذلك صار من الواجب إعطاء الأولويات لهذا القطاع في الاستثمار و رفع القيود للقيام بتنمية حقيقية و سد الحاجات الغذائية للبلاد[3].

إن برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يهدف إلى تنمية مستدامة للقطاع من خلال توفير الشروط التي تسمح لمحيط الإنتاج الفلاحي بإبراز جميع طاقاته في إطار تنافسي و تحسين الميزان التجاري في المستقبل.

---

[1] يحياوي الهادية، السياحة و التنمية بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002-2003، ص122..

[2] عبد الجبار جبار، مرجع سابق 165.

[3] تيغرسي هواري، مرجع سابق، ص68.

يهدف برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى:

- تطوير الإنتاج و الإنتاجية.
- تثمين المنتوجات الفلاحية.
- التسويق، التخزين، التوظيف و التصدير.
- تطوير الري الفلاحي.
- حماية و تنمية الثروات الوراثية الحيوانية و النباتية.
- المخزون الأمني الإنتاجي الزراعي و البذور.
- حماية مداخيل الفلاحين.

تقوم إشكالية المخطط على جهاز دعم كل من الفلاحة و المستثمر و المستثمرات الفلاحية و كذا الوصول إلى الأمن الغذائي، و القضاء على التبعية الغذائية بتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية و الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية للوصل إلى تنمية مستدامة، كما يرتكز على مبدأ اعتبار النشاط الزراعي نشاطا اقتصاديا، ثم إنشاء مناصب شغل و لابد أن تكون جميع الأعمال مستدامة من الناحية البيئية و تراعي الموارد الطبيعية و تحميها.

إن الفلاحة في الجزائر محتاجة إلى نسق اقتصادي ثاني، مالي و اجتماعي حتى تستطيع القيام بدورها الموكل لها و ذلك بـ:

- الاستعمال العقلاني لقدرات القطاع.
- استعمال الوسائل و التقنيات المتطورة للقطاع و عصرنته.
- التشجيعات بدعم المستثمرين[1].
-
- حل مشكلة العقار الفلاحي.
- إعادة تقييم الإطار التقني للقطاع و تشجيعه حتى يمكن إدخال التطور في القطاع.
- التفكير حول الإمكانيات الخاصة بالتمويل الزراعي عن طريق القروض.

[1] نفس المرجع، ص68.

- تحفيز التنظيمات الجماعية من أجل الاندماج الفعلي في كافة المخططات التنموية لهذا القطاع.
- تبني استراتيجية تتلاءم مع المحيط الصناعي.

و أخيرا بصفة موجزة يمكن المراهنة على الأمر الذي يلعبه الصندوق الوطني و التنمية الفلاحية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال دعم تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف فروعه و تكييف أنظمة الإنتاج و استصلاح الأراضي[1].

المطلب الثاني: مشروع الطاقة المتجددة

يتزايد الاهتمام بدراسة موضوع الطاقة المتجددة، كونها تمثل أهم المصادر الرئيسية للطاقة العالمية، فضلا عن انها طاقة نظيفة و غير ملوثة للبيئة مما يكسبها أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة.

تعريف الطاقة المتجددة:

هي تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي و دوري، بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ[2].

كما تعرف أيضا: "إن الطاقة المتجددة هي الطاقة التي تستمد من منابعها الدائمة التي لا تنصب بالمفهوم البشري و تكون مصادر الطاقة المتجددة هذه على شكل طاقة رياح و الطاقات المائية و طاقات تيارات المد و الجزر و طاقة الشمس و الضوئية و الحرارية إلى جانب حرارة الأرض.

---

[1] تيغرسي هواري، نفس المرجع، ص68.

[2] بوقرة رابح، **مداخلة حول آثار استغلال اقتصاديات الطاقة المتاحة المتجددة على الدول العربية** جامعة سطيف، 7-8 أفريل 2008، للمزيد ينظر في:

http://eco.univsetifdz/seminare/article.php/fich/3D197

مصادر الطاقة المتجددة: يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين

1. **الطاقة المتجددة التقليدية (غير التجارية):**

تعرف بطاقة الكتلة الحيوية و هي من مصادر الطاقة التي كانت شائعة في القرون الماضية خاصة قبل ظهور النفط و تعتمد على استعمال مواد الكتلة الحية و من خلال هذه الكتلة الحيوية يمكن إنتاج الوقود و على ارغم من التطورات الحاصلة في مجال استعمال الطاقة لا يزال هذا النوع مصدر من مصادر الطاقة.

2. **الطاقة المتجددة الجديدة:** من أنواعها

أ. **الطاقة الشمسية:**

تعتبر الطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنصب ما دامت الشمس موجودة كما أن مصادر الطاقة الموجودة على الأرض قد نشأت اولا من الطاقة الشمسية و هذه الطاقة يمكن تحويلها بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى حرارة و برودة و كهرباء و قوة محركة و أشعة الشمس و أشعة كهرومغناطيسية، و قد كان استخدام الطاقة الحرارية للشمس معروفا منذ آلاف السنين في المناطق الحارة حيث استخدمت في تسخين المياه و تجفيف بعض المحاصيل لحفظها من التلف أما في الوقت الحالي فإن الأبحاث و التجارب تقوم على محاولة استغلال الطاقة الشمسية في إنتاج طاقة كهربائية و في التدفئة و تكييف الهواء و تصدر الإشارة إلى أن الطاقة الشمسية تعتبر المرشح الأقوى لتحل محل البترول بعد نظرية في إنتاج الكهرباء[1].

ب. **طاقة الرياح:**

لقد استخدمت طاقة الرياح منذ القدم في دفع السفن الشراعية و في إدارة طواحين الهواء التي استعملت في كثير من البلدان في رفع المياه من الآبار و في طحن الحبوب، و قد أجريت أبحاث و تجارب لإنشاء محطات توليد الكهرباء بالطاقة الهوائية و يتم إنجاز

[1] محمد طالبي، مجلة حول أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة من أجل تنمية مستدامة، العدد 6، 2008، ص22.

للمزيد ينظر في:

www.kantaktji.com/media/1604.pdf

الطاقة من الرياح بواسطة محركات أو توربنات ذات 3 أذرع تديرها الرياح و توضع على قمة أبراج طويلة و تعمل كما تعمل المراوح و لكن بطريقة عكسية[1].

ج. الطاقة المائية:

إن الطاقة الكرومائية مصدر رئيسي لإنتاج الطاقة على المستوى العالمي حيث يصل إنتاجها إلى حوالي 3000 تيرواط ساعة عام 2002 و بالتالي فهي تشكل 18% من إنتاج الكهرباء في العالم و توجد في العالم مصادر واسعة جدا لزيادة الطاقة المائية إلا أن تكاليفها و بعدها عن مصادر الاستهلاك يحول بينها و بين الاستثمار، كذلك فإن الطاقة المائية تعاني من مشاكل بيئية كبيرة ناتجة عن غمرها مناطق واسعة مما يتطلب تحريك و إعادة إسكان أعداد كبيرة من الناس بعد تنفيذ السدود.

د. طاقة الحرارة الجوفية:

يتمثل مبدأ الحرارة الجوفية في استخراج الطاقة الموجودة في التربة لاستعمالها في شكل تدفئة أو كهرباء حيث ترتفع الحرارة أساسا من سطح الأرض نحو باطنها و ارتفاع درجة الحرارة يتغير حسب العمق، و يتم إنتاج هذه الحرارة أساسا عن طريق النشاط الإشعاعي الطبيعي لصخور المكونة للقشرة الأرضية و لا يتم الحصول على هذه الحرارة إلا إذا كانت المكونات الجيولوجية لباطن الأرض تحتوي على مسامات و نفوذية أيضا تحتوي على طبقات خازنة للماء و طبقات جوفية بها ماء أو بخار الماء[2].

العلاقة بين التنمية المستدامة و الطاقات المتجددة:

تعتبر الطاقة المتجددة رديفة متكاملة للتنمية و استدامتها و عنصرا جوهريا لتلبية معظم الاحتياجات الإنسانية، كما أنها تضطلع بالريادة لبلوغ الأهداف و الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة. حيث تتجلى العلاقة بين التنمية المستدامة و الطاقات المتجددة في سلسلة من الأهداف والعوائق التي تهتم بجميع العوامل الكلية و الإقليمية والمحلية، حيث تتجلى الدور الأساسي للطاقات المتجددة في ضمان إمداد نظام

---

[1] فرحات حدة، الطاقة المتجددة مدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، العدد 11، جامعة ورقلة، 2012، ص150

للمزيد ينظر في: http://rcweb.net115.pdf

[2] فرحاة حدة، مرجع سابق، ص151.

التنمية الحالي بمصدر موثوق ومستدم للطاقة من خلال الاعتماد على قاعدة اقتصادية متنوعة تتيح إطالة أمد الاستثمارات القائمة على موارد كالنفط و الغاز وزيادة مساهمة القطاعات المتجددة في الناتج المحلي الإجمالي و الحفاظ على مكانة الدول في الطاقة العالمية إضافة إلى ذلك فإن الطاقة هي الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لذا تعتبر موارد الطاقة الأولية و حسن إدارتها و استخدامها من أهم سياسات و استراتيجيات التنمية المتواصلة و المستدامة باعتبارها الاستراتيجية التي تضمن استمرار التنمية و عليه كان لابد من الاعتماد على مصادر بديلة لتوليد الطاقة النظيفة من خلال العمل على خلق فرص عمل و مستدامة وفق استراتيجية تنموية تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة و تساهم في تحقيق التنمية المستدامة[1].

دور مشاريع الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر:

تتميز الجزائر بوجود هائل للطاقة التقليدية و المتجددة، على وجه الخصوص الغاز الطبيعي بالإضافة إلى الاستفادة من الطاقة المتجددة و بطاقة الشمس و الرياح، و على اثر سياسة الجزائر المدعمة لهذا المجال تم الانطلاق في مشروع المحطة الشمسية الحرارية بالتعامل مع الدورة المركبة بنغام " BOOT" و الذي يقوم بتنفيذه اتحاد شركات اسباني باستخدام تقنيات المركزات الشمسية ذات القطع المكافئ بقدرة إجمالية تفوق لـ 100 ميغلوات، حيث ساهمت مشاريع الطاقة الشمسية في خلق مناصب الشغل بالجنوب الكبير و فك العزلة على المناطق النائية، و ضمان مورد مستدام لتمويل مسار التنمية بالجزائر، حيث تعتمد الجزائر في تمويل مشاريع الطاقات المتجددة عن طريق فرض رسوم عالية على عمليات التنقيب و الاستخراج للبترول و الغاز الطبيعي.

و قد وضعت السياسات الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة ضمن إطار قانوني و نصوص تنظيمية حيث تمثلت النصوص الرئيسية: قانون التحكم في الطاقة، قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة إلى جانب قانون الكهرباء و التوزيع العمومي للغازو ترتكز هذه السياسات على مجموعة من الهيئات و المؤسسات بحيث

[1] زواوية أحلام، **دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، 2012-2013، ص ص147-148.

تهتم على واحدة منها في حدود اختصاصها بتطوير الطاقات المتجددة، و هناك ثلاث هيئات تابعة لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي تنشط منذ سنة 1988 منها:

- مركز تطوير الطاقات المتجددة CDER.
- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية UDER
- وحدة تطوير تكنولوجي السيليسيومCDTS.

أما بداخل قطاع الطاقة فيتم التكفل بالنشاط و المتعلق بترقية الطاقات المتجددة من طرف وزارة الطاقة و المناجم، وكالة ترقية و استعمال الطاقة URRUE، و من جهة أخرى يتدخل مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز CREDE في إنجاز و صيانة التجهيزات الشمسية التي تم إنجازها في إطار البرنامج الوطني للإنارة الريفية[1].

واقع و آفاق الطاقات المتجددة في الجزائر:

الجزائر واحدة من بين الدول التي اهتمت بالطاقات المتجددة و فيما يلي سنحاول عرض بعض المشاريع التي بادرت بها في هذا المجال[2]:

1. في مجال الطاقة الشمسية:

بدأت الجهود الأولى لاستغلال الطاقة الشمسية في الجزائر مع إنشاء الطاقات الجديدة في الثمانينات و اعتماد مخطط الجنوب 1988 مع تجهيز المدن الكبرى بتجهيزات لتطوير الطاقات الشمسية و إنجاز محطة ملوكة بأدرار بقوة 100 أليواط لتزويد 1000 نسمة في 20 قرية كما تم توسيع نطاق نشاط مراكز بوزريعة و إنشاء وحدة لتوزيع الخلايا الشمسية و وحدة لتطوير تقنية السيلسوم بهذا المركز الذي كان يحوي أحد أكبر أخزان الطاقة الشمسية رغم الترسانة القانونية المعتمدة ما بين 1999 و 2001 فلا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدود بالجزائر وغير مستخدمة بالشكل المطلوب و إن كانت الجزائر اعتمدت قانونا خاص بالطاقات المتجددة مع تحديد هدف الوصول إلى 5% خلال سنة 2002. و بهدف تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر إلى تقديم الخدمات الطاقوية إلى المناطق المعزولة و البعيدة عن شبكات توزيع الطاقة و يتمثل الهدف الآخر في

[1] زواوية أحلام، مرجع سابق، ص184.

[2] فرحات حدة، مرجع سابق، ص152.

المساهمة بإبقاء احتياطات المحروقات و استغلال حقول موارد طاقوية مجددة، و حسب الدراسات المتخصصة تتلقى الجزائر ما بين 2000 و 3900 ساعة من الشمس و متوسط 5 أيلواط في الساعة من الطاقة على مساحة 1م^2 على كامل التراب الجزائري أي القوة تصل إلى 1700 أيلواط م^2 في السنة في الشمال و 2263 أيلواط م2 سنويا في الجنوب و لكن هذه الطاقة غير مستغلة بالشكل المطلوب باستثناء مشاريع إنجاز حديقة هوائية في فيفري 2002 بطاقة 10 ميغاواط في منطقة تندوف بالتعاون بين شبكة NEAL و بين سوناطراك وسونالغاز واستعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية بمنطقة اسكرام التابعة لولاية تمنراست الجنوبية بما يكفل توصيل الكهرباء إلى 1500 حتى 2000 منزل ريفي سنويا بالإضافة إلى إنجاز أول محطة لتوليد الكهرباء العاملة بالغاز و الطاقة الشمسية بمنطقة تيلغمت على بعد 25 شمال حاسي الرمل و هي بذلك تمثل أكبر حقل غازي في إفريقيا مرشحة لأن تكون مصدر طاقوي بديل و نظيف و تربع مساحة 64 هكتار حيث يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150م كما تمت برمجة محطتين آخرتين لسنة 2013 و يتعلق الأمر بمحطة المغير ببلدية الوادي شرق البلاد ومحطة النعامة بولاية البيض بغرب البلاد و في الفترة الممتدة بين 2016-2020 سيتم إنجاز أربع محطات أخرى بطاقة 300 ميغا واط لكل واحدة منها مع طاقة إضافية تقدر بـ 1200 ميغاواط سنويا ابتداء من 2013 و قد أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها في الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث يكون الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في اسنة و هو أعلى مستوى للشمس على المستوى العالمي و هو ما دفع بالوكالة إلى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة استثمار في الجنوب الجزائري و بناء عليه تم تقديم الاتفاق بين الحكومتين في ديسمبر 2007 لإنتاج حوالي 5% المشروع المتعلق بصنع اللوائح الشمسية منطقة الرزينة و من المقرر أن يدخل هذا المشروع بطاقة سنوية تتراوح ما بين 50 و 120 ميغا واط حيز الإنتاج 20% بحلول 2020.

و الجدير بالإشارة أن الجزائر تحتل أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر [1]. الأبيض المتوسط تقدر بـ 4 مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة و 60 مرة من حاجة الدول الأوربية من الطاقة الكهربائية و لذلك شرعت الجزائر في إنشاء محطة للطاقة المحلية تعتبر الأولى من نوعها على مستوى العالم [2] تعمل بالتنويع بين الغاز و الطاقة الشمسية بالإضافة إلى ثلاث محطات أخرى للطاقة الهجينة بقوة 400 ميغا واط شمسية و التي تكون موجهة للاستهلاك المحلي و بالتالي فتفصيل الطاقة الهجينة من شأنه حماية مخزون الجزائر من الغاز الطبيعي لأن استعماله في إنتاج الكهرباء قد استنزف حوالي 48% من احتياطي الطاقة الغازية و بالتالي أصبح الاعتماد على الطاقة الشمسية هو كل خاصة بعد ارتفاع تكلفة الكهرباء المنتجة بالغاز الطبيعي كما أن مقدرا الاستهلاك الطاقوي في الجزائر يتراوح ما بين 25 و 30 ألف ميغا واط سنويا في حين يمكن الاعتماد على 9,13 ألف ميغا واط في السنة طاقة ناتجة على الخلايا الشمسية.

2. طاقة الرياح:

يتغير المرد الريحي في الجزائر من مكان لآخر نتيجة الطوبوغرافيا و تنوع المناخ حيث تقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين:

الشمال: الذي يحده البحر المتوسط و يتميز بساحل يمتد 1200 كلم و بتضاريس الهضاب العليا ذات المناخ ذات المناخ القاري و معدل سرعة الرياح في الجزائر غير مرتفع جدا.

منطقة الجنوب: التي تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا و يتجاوز 6م/ثا في أدرار و عليه يمكن القوا أن سرعة الرياح في بلادنا معتدلة و تتراوح ما بين 2 إلى 6م/ثا و هي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.

[1] فرحات حدة، مرجع سابق، ص152.

[2] فرحات حدة، نفس المرجع، ص153.

3. الطاقة المائي:

إن حصة فترات الري حظية الإنتاج الكهربائي هي 5 أي حوالي 286 ميغا واط و ترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد الغير كافي لمواقع الري و إلى عدم استغلال مواقع الري الموجودة و خلال 2005 تم إعادة تأهيل المحطة الكهرومائية بزيامة بولاية جيجل يقدر بقدرة 100 ميغا واط[1].

المطلب الثالث: دراسة مشروع الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر

تشير مختلف الدراسات الإشرافية لوضعية الطاقة إلى الدور الاستراتيجي الذي يعتبر بدوره عنصرا هاما نحو الوصول أو تحقيق نموذج مستدام و قبل التعرض إلى هذا المشروع سنتعرض إل مخل للطاقة الشمسية.

مفهوم الطاقة الشمسية و أهميتها:

أخذ الاهتمام بالطاقة الشمسية كأحد مصادر الطاقوية النظيفة الغير نامية يتطور حتى بداية الخمسينات حيث تم تطوير شرائح عالية القوة لتحويل اشعة الشمس إلى طاقة كهربائية و قد تم الاعتماد على الألواح الشمسية في مجال الاتصالات في المناطق النائية و تزويد الأقمار بالطاقة الكهربائية، ثم تلي مرحلة الخمسينات و الستينات فترة مهمة أخرى في مجال الاهتمام بالطاقة الشمسية كمصدر بديل للطاقة حيث تم نشر و تطوير تكنولوجياتها ليشمل استخدامها مختلف القطاعات، حيث يؤدي استخدام الطاقة الشمسية إلى تخفيف التكاليف التشغيلية و الإنتاجية لأي مشروع يعتمد على هذا النوع من الطاقة المتجددة مما يؤدي بدوره لتحقيق توفير مستدام في استهلاك الطاقة و بالتالي خلق وفرات مالية فالطاقة الشمسية تشمل على جملة من الخصائص التي تميزها عن المصادر الأخرى هي:

- توفير الطاقة الشمسية في مختلف المناطق، و عدم اعتمادها على المصادر الطاقوية الأخرى يجعلها قابلة للاستغلال في اي مكان.
- مصدر متجدد و منخفض التكاليف، مما يسهل مهمة توجيه المشاريع المستدامة بالاعتماد على الطاقة الشمسية.

[1] فرحات حدة، نفس المرجع، ص154

- عدم الخضوع لسيطرة النظم السياسية على المستوى المحلي أو الدولي و بالتالي عدم وجود قيود على التوسع في الاستغلال.
- تتوفر على خاصية المصدر الآمن بيئيا، حيث تلبي بشكل مطلق الاستدامة البيئية.
- سهولة التقنيات المعتمدة لإنتاج الطاقة مما يوفر مناصب تصل لفئة واسعة من الأفراد[1].

أبرزت نتائج تطبيق البرنامج الوطني للكهرباء أن البديل الفعلي لتزويد قرى الصحراء الجزائرية بالكهرباء يتمثل في الطاقة الشمسية الفوتو فولطية و تشير الإحصاءات التي تمت في الثلاثي الأول من سنة 1994 أن 6300 مركز يحتوي على 2.700.00 ساكن يتطلب أكثر من 40000 كيلومتر من الشبكة الخاصة لسد حاجاتها الضرورية، و يختص هذا البرنامج بإيصال الكهرباء إلى 20 قرية نائية من الجنوب ذات المعيشة القاسية و هذه القرى المعنية متواجدة بولايات الجنوب (تندوف، تمنراست، أدرار، إليزي).

من أهداف هذا المشروع:

- إيجاد مصدر بديل للطاقة كون المصادر التقليدية في طريقها للنفاذ.
- استخدام مصدر طاقة نقي و نظيف و غير ناصب.
- استخدام الطاقة الشمسية يمكن تخفيض سعر تكلفة الإنارة في القرية النائية.
- توفير مناصب شغل جديدة و في مختلف القطاعات لامتصاص البطالة.
- اقتصاد في العملة الصعبة و تحويلها إلى مشاريع تنموية.
- تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية دون اللجوء إلى قطع مساحات طويلة الالتحاق بالمدن.

[1] صباح براجي، **دور حكومة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، 2012-2013، ص87.

واقع الإنجاز الميداني للمشروع:

قرية مولاي لحسن:

أول قرية بدأت التشغيل هي: مولاي لحسن بولاية تمنراست التي تصل بها الحرارة إلى 48 درجة مئوية في الصيف و هي مجهزة كليا بالطاقة الشمسية عن طريق:[1]

- نظام شمسي فولتوفولطي بقوة 6 كيلو واط كالوري لتوفير الاحتياجات الطاقوية الضرورية لـ 20 مسكن القاطنين بها، و ق بدا التشغيل به سنة 1998 و قد أنجز أكثر من 1300 كيلو واط/سا.
- سخاء الماء بالطاقة الشمسية للسعة 2000 لتر مستعمل للتوزيع العمومي و تزويد السكان بالماء الصحي و من أجل تخفيف استهلاك الغاز و تفادي استعمال الحطب و الوسائل الأخرى.

القرى الأخرى التي بدأت في التشغيل:

- **قرية غارجبيلات:** بقوة إجمالية 34,5 كيلو واط كالوري موزعة على 11 أجهزة الأنظمة الفوتو فولتية ذات أنواع مختلفة للتوزيع بما يقارب 50 مسكن و مختلف المرافق العمومية.
- **قرية حاسي منير:** قوة إجمالية 21 كيلو واط كالوري عدد الأنظمة الفوتو فولطية ما بين 4 - 24 مسكن.
- **قرية تاحيفات:** بقوة إجمالية 61,5 كيلو واط كالوري بعدد أنظمة فوتو فولطية متوقعة ما بين 14 - 100 مسكن و قد بدأ التشغيل بالموازنة لنظامين بقوة 12 كيلو واط كالوري لتزويد 20 مسكن و الباقي في إطار التشغيل.
- **قرية عين دلاغ:** بقوة إجمالية 15 كيلو واط كالوري بعدد أنظمة فوتو فولطية ما بين 3 - 25 مسكن.
- **قرية عراق:** بقوة إجمالية مركبة 52,5 كالوري عدد الأنظمة الفوتو فولطية المتوقع ما بين 12 - 88 مسكن المنجز فعلا و الذي بدأ في التشغيل 3 أنظمة بقوة 12 كيلو واط كالوري لتزويد 20 و الباقي في إطار التشغيل.

[1] فرحاة حدة، مرجع سابق، ص154.

- **قرية تاماجارت:** بقوة إجمالية 24 كيلو واك كالوري لعدد أنظمة فوتو فولتية ما بين 8 - 42 مسكن و المشغل منها فعلا نظام واحد بقوة 6 كيلو واط كالوري لتزويد 10 مساكن للاحتياجات اليومية و الباقية ينطلق في تشغيلها لاحقا[1].

[1] فرحاة حدة، مرجع سابق، ص155.

خلاصة الفصل:

يمكن القول عن مسار النموذج التنموي في الجزائر أنه عرف استراتيجيتين مختلفتين ميزت فترتين من عصر الجمهورية حيث قامت الاستراتيجية الأولى على التخطيط و التصنيع و تمثلت في الفترة ما بعد الاستقلال إلى غاية تخلي الجزائر على النظام الاشتراكي و نموذج الاقتصاد الموجه الذي تكون فيه الدولة الفاعل الأساسي، أما الاستراتيجية الثانية هي ما اتبعته الجزائر منذ سنوات 1990 إلى غاية اليوم و التي تميزت بتوجيه السياسات العامة نحو الانتقال إلى اقتصاد السوق و حضور الدولة مع البرامج التنموية التي جاء بها عبد العزيز بوتفليقة.

و لقد تجلى دور الدولة بعد الاستقلال من خلال التسيير الاشتراكي الذي أكدته مختلف المواثيق الرسمية للجمهورية الجزائرية و كذلك استراتيجية التنمية في شكل مخططات وطنية متتالية ابتداء من المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، ثم انطلقت الدولة إلى المخططات الخماسية ابتداء من المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، و المخطط الخماسي الثاني (1984-1989).

كما ان تحديد الميزات الطاقوية البديلة يعتبر عنصرا هاما في سياق التحول نحو نموذج مستدام، و الجزائر إحدى الدول التي تسعى جاهدة لتكريس مبدأ المحافظة على البيئة و التنمية المستدامة للنهوض باقتصادها مستقبلا في اعتمادها السياسات الطاقوية تنطلق من إيجاد العناصر البديلة الفصلية ذلك بغرض دعم مسيرة التنمية المستدامة.

الخـــاتمة

يؤكد مفهوم التنمية المستدامة على وجوب تحسين و استكمال استراتيجيات التنمية خاصة فيما يتعلق بالدول النامية، حيث يأخذ هذا المفهوم جميع الأبعاد المعروفة و تؤسس هذه الرؤيا إلى مبدأ العدالة ليس فقط إلى حاجة الناس فيما يتعلق بهده الأبعاد بل يتعدى ذلك إلى البحث دائما عن سبل هذه العدالة و تحقيقها باعتبار أ، التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار و الاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية، فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية في استخدام الطاقة و أكثر عدالة للمحافظة على رأس المال لتحسين توزيع الدخل و تخفيض من حدوث الأزمات فالتنمية المستدامة لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة، بل هو مفهوم واسع يستوجب أبعاد سياسية و اجتماعية و بيئية و حتى اقتصادية فهي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الموازنة.

يعتبر نموذج التنمية المستدامة أحدث و أبرز ما توصلت ليه النماذج التنموية و في ظل هذا بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة عند إدراكها أنها في حاجة ماسة لتحقيق تنمية مستدامة و ذلك من خلال أنها كباقي الدول النامية ورثت هيكلا اقتصاديا هشا من المستعمر الفرنسي، مما جعلها تقوم بإصدار قوانين و مراسيم تصب مجملها في استراتيجية التنمية حيث سمحت الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر مؤخرا إلى تحقيق تنمية اقتصادية إلا أنها لازالت تواجه عدة تحديات تتعلق بتحسين النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و تحسين الإطار المعيشي وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

لكنه من خلال ما يظهر نرى بأن الجزائر لازالت في طريق السعي نحو التنمية المستدامة من خلال المضي قدما في تفصيل عملية التنمية و التي لازالت بدروها تعاني من عدة مشاكل و معوقات، فعلى الرغم من المحاولات الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة إلا أنها تصطدم بكثير من التحديات التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر و لعل من أهمها ما يلي:

- العولمة و آثارها التي تعد من امكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

- شبح المديونية الذي بقف عائقا أمام الجهود الرامية لتحقيق الاستدامة.
- استمرار الازدياد السكاني و زيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحصرية
- مشكلة الفقر و زيادة حدة الأمية و البطالة و تراكم الديون.
- النقض الحاد في الموارد المائية و تلوثها و ندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة و نقص الطاقة المتجذرة في بعض المناطق.
- عدم مشاركة المجتمع المدني في الوضع و تنفيد استراتيجيات و برامج التنمية المستدامة.

وعليه فإن الإجابة عن إشكالية الدراسة هي أن الجزائر تمتلك مؤهلات تنموية تمكنها من الوصول إلى تنمية شاملة لكنها غير مستغلة بالشكل المطلوب فهي تقف عند حدود ضيقة و نشاط محصور لا تصل إلي مستوى الكفاءة و الفعالية ومن خلال التطرق لواقع التنمية المستدامة في الجزائر فإننا نلخص إلى أن جل عناصر النجاح متوفرة و ميسرة فلا الطبيعة بخلت، ولا المشاكل استحال حلها، إلا أن الحكمة تستدعي الإسراع في التفكير في الكيفيات التي من شأنها أن تجعل الاستغلال المتاح من الموارد أمرا رشيدا.

كما أن الهياكل القاعدية و التجهيزية أهمية بالغة خاصة و أن للجزائر مساحة واسعة، فإذا ما أرادت فعلا أن تحقق تنمية مستدامة، فعليها بالاستثمار في مجال الطرق و المواصلات بأشكالها و أنواعها المختلفة و بدرجة عالية، لأن تحسين الخدمة و حصر المشاكل المكانية أمر صار مطلبا ملحا فالاهتمام بالريف و المناطق الجبلية و الصحراء أمور تحتمها معطيات المستقبل، 2014 اشتمل على برنامج تنمية متكامل، شمل مختلف المجالات منها ما تم البدء في إنجازها في المخططات السابقة، ومنها بعض المستجدات كإعطاء أهمية للتمية البشرية و التركيز على جودة وعقلانية التسيير، لكن رغم هذه الانجازات المتواضعة فهذه الدول لم تعرف حتى الآن تنمية مستدامة بكافة أبعادها المتكاملة، لأنها لم تتمكن من تجاوز معوقات التي تحول دون ذلك.

حيث يتوجب على دولة الجزائر أن تقوم بالقضاء أو التخفيف على الأقل من هذه المعوقات أن تلتزم بمجموعة من المسؤوليات و المهام من أهمها ما يلي:

- ضرورة الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، و إيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا و دوليا.

- إلزامية إيجاد البيئة الصالحة لنشأة الشباب الجزائري و تأهيله و توفير فرص العمل المناسبة له.
- ضرورة إيجاد و تفعيل تخطيط سليم للموارد البشرية في البلاد.
- وجوب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية و الصحية و التعليمية.
- حتمية صيانة الإرث الحضاري و الديني، و استثماره لتحقيق التنمية المستدامة.

أهم النتائج و الاستنتاجات:

- لقد جاء الفصل الأول محاولا لتبيين مفهوم التنمية المستدامة، بكونها نهجا لحل الأزمات، حيث تعمل الاهتمامات الدولية بالقضايا المشتركة بينها على محاولة إيجاد صيغة أكثر إنصاف خاصة فيما يتعلق بأوضاع الدول النامية.
- أما الفصل الثاني و الذي تعلق بواقع التنمية المستدامة في الجزائر فإن المقومات التي تمتلكها الجزائر سواء كانت جغرافية أو سكانية أو اقتصادية، كل ذلك تستطيع الجزائر من خلاله الخروج من أزمة التبعية غير أن الملاحظ أن هذه المؤشرات لم تستغل كما ينبغي، و على الخصوص ذلك الذي يتعلق بالجانب التقني الذي يعتبر من أهم مؤشرات القدرة و التحكم و السيطرة.

كما أن هناك ملاحظة أخرى و هي أن الجزائر رغم القدرة الهائلة على توفير الهياكل القاعدية مازالت تنقصها الاستثمارات العامة، البنى التحتية، هذا يعتبر من أهم العوامل التي تواجه السياسات التنموية في البلاد.

كذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى آفاق التنمية المستدامة في الجزائر حيث يجب على الجزائر أن تهم أكثر بدراسة موضوع الطاقة المتجددة كونها تمثل إحدى أهم المصادر الرئيسية للطاقة العالمية مما يكسبها أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة، كذلك يتضح من خلال المعاينة لقطاعي السياحة و الفلاحة في هذه الدراسة، إن امكانيات و طاقات هذين القطاعين كفيلين بدعم عجلة التنمية، و عليه وجب إدراجهما ضمن أهداف و أولويات و استراتيجيات الدولة عبر جميع المخططات التنموية، حيث بات من

الضروري في ختم التحولات الجارية على المستوى العالمي أن تنسق الجزائر مزياها تنسيقا ذكيا و فعال بحيث تعطي لكل قطاع حقه في التنمية.

التوصيات:

فيما يلي سيتم تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تمكن الدول بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة من القيام بدور أساسي و فعال في تحقيق التنمية المستدامة.

- التأكيد على تبني الحكومات استراتيجيات، و الإدارة الجيدة للشؤون العامة و محاربة عدم التمييز و المساواة.
- وضع استراتيجيات تنموية و استثمارية تهدف إلى بلوغ أهداف الألفية للتنمية، و تحقيق أهداف الشراكة الجديدة لتنمية عربية مستدامة و شاملة من خلال تأمين زيادة الاستثمارات في القطاع العام و زيادة القدرات و تحريك الموارد على المستويات الوطنية الإقليمية و الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. الكتب:

2. ابن منظور، لسان العرب، ج15، بيروت، دار صادر، 1990.
3. أبو زيد أحمد، التنمية المتواصلة الأبعاد و المنهج، القاهرة، مكتبة المعرفة، 2007.
4. أبو طاحون عدلي علي، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2003.
5. أحمد مريم مصطفى، إحسان حفصي، قضايا التنمية في الدول النامية، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2005.
6. التميمي رعد عبد الرزاق، العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط 1، عمان، دار دجلة، 2008.
7. الشافعي حسن أحمد، التنمية المستدامة، القاهرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2012.
8. الشيخ محمد صالح، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها، القاهرة، دار المعرفة الجامعة الجديدة للنشر، 2004.
9. الطاهر محمد قادري، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، ط 1، بيروت، مكتبة حسن العصرية، 2013.
10. الطويل رواد زكي يونس، التنمية المستدامة و الأمن الاقتصادي، ط 1، عمان، دار زهران للنشر وز التوزيع، 2013.
11. العويسات جمال الدين، التنمية الصناعية في الجزائر (على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب 1978)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1986.
12. المؤمن قيس و آخرون، التنمية الإدارية، الأردن، دار زهران للنشر، 1997.
13. الهيتي نوزاد عبد الرحمن، التنمية المستدامة، ط 1، أبو ظبي، مركز الإمارات الدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2009.
14. بن اشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962، 1980)، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

15. حلبي علي عبد الرزاق، علم الاجتماع و التنمية المستدامة (المقومات و المؤشرات)، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2013.
16. زويلف مهدي حسن، و سليمان أحمد اللوزي، التنمية الإدارية في الدول النامية، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 1993.
17. عبد البديع محمد، اقتصاد حماية البيئة، ط 1، القاهرة، دار الأمين للنشر و التوزيع، 2000.
18. عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، القاهرة، دار المعرفة الجديدة، 2013.
19. على ماهر أبو المعاطي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، ط 1، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2012.
20. غمين عثمان محمد، ماجدة أحمد أبو زخط، التنمية المستدامة، (فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها)، ط1، الأردن، دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2007.
21. قاسم خالد مصطفى، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، القاهرة، الدار الجامعية، 2007.
22. محارب عبد العزيز قاسم، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2011.
23. مصطفى أحمد فاروق، التنمية المستدامة و السياحة، ط 1، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2013، 2014.
24. موستيش دوجلاس، مبادئ التنمية المستدامة، (ترجمة بهاء شاهين)، ط 1، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.
25. ناجي أحمد عبد الفتاح، التنمية المستدامة و المجتمع النامي، (في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة، صنعاء، المكتب الجامعي الجديد، 2013.

المجلات:

1. سراج الدين اسماعيل، حتى تصبح التنمية المستدامة، مجلة التمويل و التنمية، العدد 04، ديسمبر، 1993.

الأطروحات:

1. أحلام زواوية، دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة سطيف 2013/2012.
2. اللويزة قويدر، اقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، 2009.
3. بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، (رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة تلمسان، 2013/2012.
4. بلال موزاي، الاستثمار و التنمية الاقتصادية تجربة الجزائر، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر 2003.
5. جبار عبد الجبار، السياسات السياحية في الجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2009.
6. هواري تيغرسي، آفاق التنمية الاقتصادية من خلال قطاعي السياحة و الفلاحة، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الجزائر 2000.
7. هرموش منى، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة باتنة، 2009-2010.
8. مسعود دراوسي، تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، (مذكر لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة عنابة 2012.
9. نورة عمارة، النمو السكاني و التنمية المستدامة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد البيئة)، جامعة عنابة 2012.
10. سماح عبد الفتاح محمد، التنظيم القانوني لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية)، جامعة سعيدة، 2006.
11. يحياوي الهادية، السياحة و التنمية بالجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة باتنة 2002-2003.
12. ياسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر 2006.

المؤتمرات و التقارير:

1. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، التنمية البشرية و المقومات التنمية المستدامة في الطن العربي، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2007.
2. الملتقى العلمي الدولي الثامن، ملخص حول تنمية السياحة في الجزائر، التحدي و الرهانات، تمنراست، 19-20 ديسمبر 2009.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية و العربية لعلم 2002.
4. التقرير العام للخماسي الأول 1980-1984، وزرة التخطيط التهيئة العمرانية.
5. التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية.

المواقع الإليكترونية:

1. كريم زرمان، مداخلة حول التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، جامعة خنشلة من موقع:
http://univer.biskra.dz/rem/n7/8pdf
2. هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية و التنمية المستدامة، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد 09، ديسمبر 2014، الموقع:
www.univer.eloud-dz/rer/pdf
3. علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، من موقع:
Dspace.univer.bouira.dz.8080/juspui/doc
4. محمد طالبي، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، العدد 6، 2008، من موقع:
www.kantakji.com/media1604pdf

5. محمد مسعي، مجلة حول سياسة الإنعاش الاقتصادي و أثرها على النمو، العدد 10، 2012، من موقع:
Rcweb-luedld-net10A13pdf
6. بيان اجتماع رئيس الوزراء، 24 ماي 2010، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، من موقع:
Algerianembassy-saudi.com/pdfquint.pdf

الفهرس

الفهرس

بسملة
كلمة شكر
إهداء
مقدمة ..... أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة
مقدمة الفصل 07
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة 08
المطلب الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة 08
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة 11
المطلب الثالث: عناصر و خصائص التنمية المستدامة 15
المبحث الثاني: أبعاد و أهداف التنمية المستدامة 20
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة 20
المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة 25
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة 28
المبحث الثالث: مبادئ و إجراءات تحقيق التنمية المستدامة 35
المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة 35
المطلب الثاني: الإجراءات و السياسات التي تحقق التنمية المستدامة 37
خلاصة الفصل الأول 39
الفصل الثاني: واقع و آفاق التنمية المستدامة في الجزائر
مقدمة الفصل 41
المبحث الأول: تطور السياسة التنموية في لجزائر 42
المطلب الأول: استراتيجيات التنمية بعد لاستقلال 42
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية من خلال المواثيق و المخططات التنموية 44
المطلب الثالث: السياسة التنموية في الجزائر خلال فترة الثمانينات 48
..... 58
المبحث الثاني: استراتيجية التنمية بإحلال مشاريع الإنعاش الاقتصادي 58
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 64
المطلب الثاني: برنامج تكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 75
المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-14 82
المبحث الثالث: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر 82
المطلب الأول: دور السياحة و الفلاحة في التنمية في الجزائر 88
المطلب الثاني: مشروع الطاقة المتجددة 95
المطلب الثالث: دراسة مشروع الطاقة الشمسية بالجنوب الكبير 99

خلاصة الفصل الثاني 100
خاتمة 105
قائمة المراجع 112
الفهرس .....

فهرس الأشكال:

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	عناصر التنمية المستدامة	17
02	أبعاد التنمية المستدامة.....	24
03	أهداف التنمية المستدامة.....	27

فهرس الجداول:

الرقم	الجداول	الصفحة
01	توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي.....	47
02	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001	63
03	مقدار التنمية البشرية في البرنامج الخماسي 2010-14	80